التاريخ الإقتصادي	دراسة الواقع الإقتصادي الذي يعيشه أي مجتمع وما يرتبط به من (ظروف إنتاج أو المستوى التقني للإنتاج أو علاقات التوزيع والإنتاج) وما يرتبط بها من قوانين ونظم ومؤسسات
تاريخ الفكر الإقتصادي	يهتم بتاريخ الأفكار والخواطر (لحل المشكلات الإقتصادية) التي عرضت للإنسان في أمور حياته الإقتصادية – وليس بالضرورة أن يكون علمي صرف بل إنه في الغالب مختلط بأفكار فلسفية أو دينية أو سياسية
تاريخ علم الإقتصاد	يهتم بالبحث في تطور التحليل الإقتصادي (النظريات) ودراسة صحة هذه النظريات واختبارها وهذا الفرع جديد نسبياً بالمقارنة مع الفرعين السابقين

العلاقة بين المفاهيم الثلاثة

(١) التاريخ الإقتصادى **هو الإطار العام** لتاريخ الفكر الإقتصادى
(٢) **عند دراسة** تاريخ الفكر الإقتصادى **نستعين بنظريات** علم الاقتصاد
(٣) علم الإقتصاد **نشأ** تدريجياً نتيجة لمحاولات فكرية متتابعة

لماذا ندرس تاريخ الفكر الإقتصادى ؟

(١) لا يمكن فهم النظريات الإقتصادية الحديثة دون فهم السابقة
(٢) يمكن استيحاء أفكار جديدة من خلال دراسة تاريخ الفكر الإقتصادي واضافة معرفة جديدة للإقتصاد
(٣) معرفة الكثير عن طرق التفكير الإنساني لدى الحضارات السابقة ، وهذا يخدم في مجالات عدة
(٤) معرفة متى نشأت النظريات ومتى تطورت ومتى أتت هذه الأداة ومن أتى بها أو متى تطورت
(٥) لتلافي بعض الإشكالات التي مرت على المجتمعات السابقة

أهم ما تميزت به الحضارات الشرقية القديمة

(١) مجتمعات منظمة
(٢) مركزية
(٣) الزراعة كانت متقدمة ومنظمة
(٤) سيطرة الدولة على أمور الحياة الإقتصادية

الحضارة البابلية

من أقدم الدول في التاريخ ، ومن الشواهد على هذه الحضارة ما يعرف بـ (قوانين حمورابي)

عبرت قوانين حمورابي في جوهرها عن :
(١) مصالح طبقة الأحرار الأثرياء والجنود
(٢) طبقة الحرفيين الأحرار
(٣) طبقة الرقيق

الخلاصة : لهذه القوانين علاقة بالنشاط الإقتصادي مما يعني وجود إسهام فكري إقتصادي لدى الحضارة البابلية

الحضارة المصرية أو الفرعونية

كانت الدولة ذات سلطة مركزية وأبعاد إقتصادية وسياسية ، وكانت تملك وسائل إنتاج رئيسة خاصة في الأراضي لأن مصر أرض زراعية ، وكان النشاط الزراعي له دورة كبير ، وكانت الطبقة الحاكمة والحاشية تعفى من الأعمال البدنية وكان عملها مقصور على النواحي الفكرية فقط

الأمور التي تدل على الإسهامات الفكرية للحضارة المصرية :
(١) ظهور نوع من تقسيم العمل
(٢) استقرار الزراعة في حقول ثابتة
(٣) تنظيم أعلى (جيد) للموارد المالية والبشرية
(٤) السماح بالعمل بالتجارة (القانون الموسوي)

الحضارة الصينية

أهم ما شاركت به وله جانب إقتصادي (إختراع الورق)

الحضارة الفينيقية

أهم النشاطات الإقتصادية لها هي (التقاليد التجارية و الملاحية) ، لم يصلنا عن هذه الحضارة إلا النذر اليسير

الحضارة اليونانية أو الإغريقية

أكثر ما عرفت في (جانب الفلسفة) ، وأشهر فلاسفة اليونان (أفلاطون) و (آرسطو)
* أول من أسهم في نشوء علم الإقتصاد
* بدأ كإقتصاد عائلي (العائلة تتكون من وحدة إقتصادية) والإقتصاد هو (علم إدارة المنزل)
* ظهرت المشكلات الإقتصادية بعد الحصول على غنائم الحروب وإزدهار التجارة
* لم يوجد فكر إقتصادي متكامل عن هذه المشكلات
* تطور الإقتصاد لدى الإغريق ليصبح تعريف الإقتصاد (إدارة شؤون الدولة)

عناصر الفكر الاقتصادي

* النظرية الاقتصادية : لها مضمون علمي يدرس القوانين التي تحكم الظواهر الاقتصادية وتفسر آلية عملها.
* المذهب الاقتصادي : المذهب هو فيتحيز له علاقة بالأخلاق فالحكم على نظام اقتصادي معين هو لتحديد دوافع الأخذ به أو العدول عنه
* السياسة الاقتصادية : هي اجراءات تقوم بها الدولة لتطبيق النظرية من أجل التغيير
* المنهج : هو الأدوات والأساليب التحليلية المستخدمة للوصول إلى الحقيقة الاقتصادية وهو شعبين بالطرق الأخرى

التحليل الاقتصادي

أبرز إسهامات الفيلسوف اليوناني (أفلاطون)

* أتت ضمن كتابه (الجمهورية) أو (جمهورية أفلاطون) ، أو ما يعرف بـ (المدينة الفاضلة)
* كان يرى أن المدينة الفاضلة تحقق العدل ، والحياة الطيبة ، وكان يتحدث عن الفضائل والرذائل
* العامل الأساسي في أصل ونشأة الدولة عنده هو (العامل الإقتصادي)
لأن الفرد لا يكفي نفسه بنفسه ، لذلك يجتمع الأفراد حتى يستطيع أن يشبع كل منهم حاجات الآخرين

أهم أفكار ورؤى أفلاطون ذات البعد الإقتصادي

(١) أول من نادى بتطبيق نوع من (تقسيم العمل) – التخصص في مهنة معينة ، وحجته في ذلك :
- ☒ كل شخص له موهبة وكفاءة خاصة به – تجعل تخصصه في مهنة ما أمر طبيعي
- ☒ إذا تخصص كل شخص في المهنة التي يجيدها ، هذا يؤدي إلى زيادة الإنتاج كماً ونوعاً

(٢) قسم المجتمع إلى ثلاثة طبقات
- ☒ طبقة الحكام – عملها الحكم
- ☒ طبقة الجند – عملها الدفاع عن الدولة (المدينة الفاضلة)
- ☒ طبقة العمال والصناع – عملها في النشاط الإقتصادي

(٣) ميز بين نوعين من التنظيم الإجتماعي
- ☒ الملكية الخاصة – أباحها لطبقة العمال والصناع فقط ، لإبعاد طبقتي الحكام والجند من الخضوع للإغراء المالي لأنهم أصحاب قرار ، وهذا يؤثر على قرارات الدولة
- ☒ تكوين العائلة – أباحها لطبقتي الحكام والجند فقط ~~لطبقة العمال والصناع فقط~~

(٤) أهمية النقود في المدينة الفاضلة
عند تقسيم العمل (التخصص) فإن كل شخص سيعرض إنتاجه على الآخرين ، وهنا تظهر الحاجة إلى النقود كأداة ملائمة لعمليات البيع والشراء ، (النقود هي وسيلة للتبادل)

(٥) كان محارباً للربا ، وأنه أمر مرذول

أهمية أفكار أفلاطون

(١) الأساس الإقتصادي هو بداية لنشأة الدولة
(٢) تقسيم العمل يمثل التيار الفكري الذي وصل لذروته مع (آدم سميث)
(٣) أهمية النقود هي نتيجة منطقية لتقسيم العمل وضرورة لتحقق تبادل السلع والخدمات ، لذلك هي وسيلة للتبادل . وتعبر أيضاً أحد إسهامات أفلاطون الرئيسة

أرسطو (٣٢٢ – ٣٨٤ ق . م)

* تتشابه أفكار أرسطو مع أفلاطون ، أن كلاً منهما (يخضع الإقتصاد لعموم الأخلاق والفلسفة والسياسة)
* يتميز أرسطو عن أفلاطون ، أنه حاول أن يقف وقفات تحليلية لبعض المشكلات والظواهر الإقتصادية ، فيعتبر من أول المفكرين القدامى الذين أعطوا بذور نظرية إقتصادية تقوم على تحليل الظواهر والمشكلات الإقتصادية
* إهتم أرسطو بإبراز الصلة بين الناحيتين الإجتماعية والسياسية ، وكذلك بين الناحيتين الإجتماعية والإقتصادية

أبرز إسهامات الفيلسوف اليوناني (أرسطو) ذات البعد الإقتصادي

(١) الأساس الإقتصادي للدولة (يتفق جزئيا مع افلاطون)
ظهرت الدولة نتيجة لتطور تاريخي ، ولتحقيق غايات أكبر من إشباع الحاجات المادية التي ذكرها أفلاطون
(٢) إحترام الملكية الفردية (الخاصة) (يختلف مع افلاطون)
انتقد الأراء التي تنادي بإلغاء الملكية الخاصة ، ويفضل نظام الملكية الخاصة على العامة عكس أفلاطون
(٣) دافع عن نظام الرق (يختلف مع افلاطون)
وبرر ذلك على أساس اختلاف المزايا التي تمنحها الطبيعة للأفراد
وميز بين نوعين (الرق الطبيعي – نتيجة للولادة) و (الرق غير الطبيعي – نتيجة للهزيمة في الحرب)
وأن هناك أمم يتمتع أفرادها بمزايا تجعلهم صالحين ليكونوا أسياداً وحكاماً (كاليونان) وأمم لا يصلح أفرادها إلا للخضوع لغيرهم
(٤) التحليل الإقتصادي (البذرة الاولى لنظرية المنفعة)
استند على أساس وجود رغبات إنسانية وكيفية إشباعها ، تطورت هذه الأفكار إلى (نظرية المنفعة)

خلاصة أفكار أرسطو

(١) نظرية القيمة : ميز أرسطو بين نوعين من القيمة لكل سلعة
- ☒ قيمة الإستعمال : ما يضعه المستخدم من قيمة للسلعة (مدى فائدة السلعة للشخص)
- ☒ قيمة الإستبدال : مبادلة السلعة مع سلعة أخرى

أكد أرسطو بوجود علاقة بين القيمتين ، ولكن لم يستطع تحديد هذه العلاقة ، واهتم فقط بمسألة العدالة في تحديد أثمان السلع
(٢) عرف الإحتكار : بأنه إنفراد بائع واحد لسلعة معينة في السوق ، وأن المحتكر يستطيع فرض الثمن الذي يراه ويحقق أرباح طائلة نتيجة لهذا الإحتكار
(٣) نظرة أرسطو للنقود تختلف عن أفلاطون ، فقد أضاف وظيفة ثالثة للنقود (أداة لحفظ المدخرات) وأقر على وظيفتي النقود المعروفتين (وسيلة للتبادل – أداة لقياس القيمة)
(٤) شارك أفلاطون في تحريم الفائدة فالنقود في رأيه وجدت لتسهيل عملية المبادلة للسلع ، وعندما تستخدم للحصول من ورائها على الثروة فإنها تكون قد خرجت عن طبيعتها

تصرت افكار أرسطو (الإقتصادية) بحقيقتين
(١) تأثر بدرجة كبيرة فيما وصل إليه من نتائج ، بما يمثل مصالح بلده ، ولذلك كان موقفه من الرق ترجمة لمصالح الإقتصاد اليونانى القديم الذى كان قائماً بشكل أساسى على الرق وبالأخص الفئات المستغلة ، وحارب الفائدة لانها تضر بمصالح اليونانيين المستغلين (٢) أثر تأثيراً كبيراً فى المفكرين الذين جاءوا فى العصور اللاحقة (خاصة فى العصور الوسطى) سواء من الفلاسفة العرب أو رجال الدين المسيحيين خاصة (سانتوماس الكوينى)
أبرز الإختلافات بين أفكار (أفلاطون) و (أرسطو)
(١) أرسطو كان يرى أن (جمهورية أفلاطون) غير قابلة للتطبيق وخاصة في عدم امكانية التملك لطبقة الحكام (٢) أرسطو كان منطقياً وعلمياً فى آرائه وأبحاثه ونظرياته ، بينما أفلاطون ينزع إلى الخيال أكثر من الواقع (٣) أفضل أنواع الدول عند أرسطو هي التي يشترك أفرادها فعلياً في إدارة شؤون البلاد ، في حين أن أفلاطون كان يؤمن بحكم الأقلية (٤) أفلاطون كان ينادي بمساواة الرجل مع المرأة ، في حين أن أرسطو يختلف عنه في ذلك (٥) ميز أرسطو النقود بثلاثة وظائف ، في حين أن أفلاطون أفرد للنقود وظيفتين
الحضارة الرومانية
لم يكن لديها أي إسهامات فكرية تذكر عدى بعض الإسهامات البسيطة التي تخدم توجهات الرومان التوسعية في * قضايا الزراعة * قضايا التجارة وما كان لديهم من رؤى وأفكار فكلها مبنية على ما وصلهم من اليونان
العصور الوسطى فى أوروبا
* كانت تسمى (عصور الظلمات) * بدأت منذ سقوط الإمبراطورية الرومانية (٥ م) حتى منتصف (١٥ م) - أي قرابة عشرة قرون * تتسم بسيطرة الزراعة على النشاط الإقتصادي * طريقة الإنتاج كانت تستند على (النظام الإقطاعى) الذي كان سائداً في جميع بلدان أوروبا في تلك الفترة

* لم يقدم الرومان فكراً اقتصادياً واضحاً ، ولكن تم تنظيم الاقتصاد من خلال أفكار قانونية ((إذ أنهم اهتموا بأحوال القانون نتيجة لضم روما لمجتمعات أخرى ، مما أصبح من الضروري وضع قوانين تنظم علاقة المواطنين الرومانيين بسكان المجتمعات الأخرى ، فتدخلوا في السياسة والتشريع وليس الاقتصاد الروماني إقتصاد زراعي بالدرجة الأولى ، وعلى اثر الفتوحات الرومانية اتسع حكم روما مما أدى إلى انتقال الامبراطورية الرومانية من الاقتصاد الزراعي إلى الاقتصاد التجاري))

من خلال القوانين الرومانية ← كالقانون المدني ← خاص بالرومانيين
وقانون الشعوب ← خاص بالغير الرومانيين

* قانون الطبيعي : هو ينظم الموارد الطبيعية في البلاد بما يتوافق مع الطبيعة

* المذهب الفردي في القانون الروماني ← كل شخص يفعل ما يريد بملكيته
النشاط الاقتصادي يترك للأفراد دون تدخل الدولة (لواد والأملاك)

أهم ما يميز فترة العصور الوسطى

(١) سيادة نظام الإقطاع
(٢) سيطرة الكنيسة ، سواء من الناحية الروحية أو المادية
(٣) الإنقسام الطبقي بين السادة والعبيد ، وارتبط بنظام (الضيعة الكبيرة) الذي ساد منذ أواخر عهد الرومان
(٤) مع ندرة العبيد ، أصبح ملاك الأراضي الزراعية يلجئون لتأجير قطع من أراضيهم إلى المستأجرين من الأحرار والعبيد مقابل ريع عيني ونقدي
(٥) بدأت علاقات الإنتاج الإقطاعية بالنشوء قبل نهاية الإمبراطورية الرومانية وحلت محل الرق ، وكانت قائمة على الإستثمارات الزراعية الكبيرة ، ثم تقوت فيما بعد على يد القيادة الألمانية حينما منحت كبار القادة العسكريين ورجال الدين

بعض التناقضات البارزة في طابع الملكية في عهد الإقطاع الكبير

(١) التناقض بين شكلي الملكية (الإستثمارات الإقطاعية الكبيرة - الإستثمارات الصغيرة)
(٢) الملكية الإقطاعية على الأرض لم تجر بشكل سلمي بل كان هناك نضال عنيف انتهى بسلب الأراضي من الفلاحين أو المزارعين الصغار وتحويلها إلى الطبقة الإقطاعية الكبيرة
(٣) اقتنعت الطبقة الحاكمة أو الارستقراطية في تلك الفترة بانتفاء الحاجة إلى الرق والنزعة الإستقلالية التي انتشرت ما بين كبار الملاك العقاريين
(٤) ظهور المسيحية أو سيادتها ، لأنها دعت إلى العدالة والمساواة بين البشر والدفاع عن حقوق الرقيق

أهم مميزات النظام الإقطاعي

(١) حصر ملكية الأراضي الزراعية بعدد قليل من الإقطاعيين والنبلاء
(٢) تحول الرقيق إلى فلاحين (رقيق الأرض) ، وبذلك أصبحت حصة الإقطاعي من الناتج الزراعي يحددها الإقطاعي نفسه
(٣) تم فرض إلتزامات إضافية على الفلاح وهي العمل لحساب الإقطاعي ودون مقابل (يسمح الإقطاعي للفلاح بتملك مساحة صغيرة يستفيد من عوائدها وباقي المساحة للسيد الإقطاعي بدون مقابل)
(٤) إلى جانب النشاط الزراعي ، وجود نشاط تجاري وصناعي ، وكان مقصوراً على سد حاجات الأسواق المحلية الصغيرة أو على إنتاج بعض السلع ذات الأهمية التجارية البسيطة ، لكن السيادة بشكل عام للنشاط الزراعي

من الأفكار الإقتصادية في أوروبا في فترة القرون الوسطى

(١) معظم المتأثرين بالفكر المسيحي ناقشوا أو اقترحوا قوانين أو قواعد أخلاقية تستهدف إدارة النشاط الإقتصادي (إدارة صالحة - عادلة) والمعاملات الإقتصادية كانت قائمة على اللاهوت المسيحي من جهة وعلى قبول أفكار الفلاسفة بالذات (أرسطو) التي ترفض عدم المساواة أو مجافاة العدالة من جهة أخرى
(٢) المناداة بمشروعية الملكية الفردية (الخاصة)
(٣) النشاط التجاري والدعوة إلى الإعتدال في الثروة ، إذ كان (سانتوماس الكويني) يتفق مع (أرسطو) على أن التجارة (غير طيبة وغير طبيعية) ولكنها (شر لابد منه) في حياة اجتماعية بعيدة عن الكمال
(٤) نظرية القيمة وفكرة الثمن العادل ، فكانوا يرون ، وبالذات (سانتوماس الكويني) أن الثمن العادل هو الذي يضمن تغطية التكاليف التي تكبدها صاحب أو منتج السلعة
(٥) تحريم الفائدة أو الربا ، إستناداً إلى نصوص من الإنجيل ومن التوراة

* وضح (سانتوماس الكويني) أن الفائدة إذا دفعت لقاء الزمن (الذي يتنازل صاحب النقود عنها خلاله) فإنها تكون غير مشروعة (لأن الزمن هو ملك الله) ، ولا يجوز أن يحصل المقرض على ثمن لشيء ليس ملكاً له
* لكن مع نمو التجارة في أواخر العصور الوسطى ، ظهرت إتجاهات جديدة (كالعلمانية) وبدأت تأخذ قوة متزايدة في المجتمع بالرغم من تشدد الكنيسة ، إلا أن عملية قبول الفائدة أخذت بالتزايد تدريجياً وتماشياً مع التوسع الإقتصادي

تقييم الفكر الإقتصادي في القرون الوسطى في أوروبا

كانت تتسم بسيطرة الكنيسة في ثلاثة أمور :

☒ التفكير الإقتصادي كان مبني على مبادئ الدين والأخلاق في نطاق النصوص المسيحية وما أتى من الفلسفة اليونانية ولم يكن تحليلاً علمياً
☒ فرضت الكنيسة الكثير من القيود على النشاط الإقتصادي وحذرت الناس من الإنقياد لدافع الحصول على الربح والثروة باستثناء (سانتوماس الكويني) الذي وفق بين المعتقدات الدينية والنشاط الإقتصادي
☒ أسس التفكير الإقتصادي كان متسقاً مع طبيعة الحياة الإقتصادية الراكدة في تلك الفترة

الفكر الإقتصادى عند المسلمين (فى القرون الوسطى)

القواعد الأساسية التي انطلق منها المفكرون المسلمون

(١) أن الإسلام أقر (الملكية الفردية) المقننة ، واهتم بـ (الملكية العامة)
(٢) أتى الإسلام بحفظ (الضرورات الخمس) ومن ظمنها المال ، وأنه لا حياة من دون مال لكن في الإطار الشرعي المنظم لهذه القضايا
(٣) حث الإسلام على العمل
(٤) أن الإسلام حرم الربا بكل أنواعه
(٥) تنظيم السوق والمعاملات ، والنهي عن الإحتكار
(٦) قضايا الثمن العادل وعلاقته بقضايا الإحتكار
(٧) الزكاة وتنظيمها ، وأنها مؤسسة مالية قائمة بذاتها ، وهي ركن من أركان الإسلام
(٨) أرسى الإسلام مجموعة من القواعد المنظمة لعمارة الأرض كقضية ذات علاقة بالنمو والتنمية
(٩) أكد الإسلام على الإقتصاديات الحديثة بالسلع العامة (الأمن – الدفاع – الطرقات) وخلافه ، وأن الدولة مسؤولة عن هذه الأمور

رواد الفكر الإقتصادي عند المسلمين في العصور الوسطى

١ عبد الرحمن بن خلدون

* ولد في تونس ، تولى الوزارة والقضاء (رجل دولة) ، مؤرخ وعالم ، اشتهر بأنه (مؤسس علم الإجتماع)
* ذو إسهام غزير في القضايا الإقتصادية ، عرف علم الإقتصاد بأنه (فرع من فروع العلوم الإجتماعية)
* كتابه الشهير (مقدمة إبن خلدون)

إسم الكتاب (العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر)

الأساليب التي بنى عليها (إبن خلدون) تحليله للقضايا الإقتصادية

(١) دراسة الوقائع التاريخية
(٢) أثر البيئة الإجتماعية على السلوك الإنساني ونشاطه الإقتصادي
(٣) أثر البيئة الجغرافية على سلوك الإنسان الإقتصادي
(٤) إستخدام المنطق في استنتاج بعض القواعد العامة

أهم الأفكار والإسهامات الإقتصادية التي أتى بها (إبن خلدون)

(١) الحاجات البشرية (السلع والخدمات)
* ذكر أن الإنسان يحتاج إلى (أشياء أساسية – الغذاء ، الملبس) ، وأنه تتفرع منها حاجات (ثانوية) ولكنها لازمة لإنتاج الحاجات الأساسية (ما تعرف اليوم بـ الكماليات)
* ذكر أن (حجم السكان) عامل مهم في تحديد (حجم الإحتياجات البشرية) وهذه لها علاقة بقضية الطلب فإسهامه في هذا الإطار يعتبر إسهاماً رئيساً

(٢) طبيعة العمل والإنتاج وتقسيم العمل
أكد أن إنتاج السلع يحتاج إلى تعاون أفراد المجتمع وتقسيم العمل بينهم (تأثر بفكرة آرسطو في تقسيم العمل)

(٣) عرف عناصر الإنتاج (الإقتصاد الجزئي)
العمل – رأس المال – الموارد الطبيعية ، وبين أن (العمل هو أهم عناصر الإنتاج)

(٤) النشاط الإقتصادي واكتساب الدخل
أن الدخل لا يتحقق إلا نتيجة للعمل،وميز بين أنواع مختلفة من الأنشطة الإقتصادية ، فذكر (الإمارة – التجارة – الفلاحة – الصناعة) وفرق بين الإمارة وباقي النشاطات الإقتصادية

(٥) القطاع الخاص
أعطى له أهمية لأنه المحرك للنشاط الإقتصادي والمشغل للعمالة ، وسبق غيره في قضية التمييز بين القطاع العام والقطاع الخاص

(٦) الصناعة والإستقرار
أشار إلى أن الصناعة لا تتحقق إلا في مرحلة الإستقرار وتكوين المدن

(٧) أهمية التعليم والتدريب
ذكر أن الصنائع لابد لها من معلم

(٨) النمو الإقتصادي
ذكر أهميته وأنه يكتمل بكمال العمران الحضاري

(٩) تستجاد (تكثر) الصنائع إذا كثر طالبيها
وهذا أمر واضح في عالمنا اليوم ، وقد أكد على هذه القضية

(١٠) المؤسسات والنظم القانونية والقضائية
ذكر أنها أمر مهم لكي ترسخ الصنائع وتقوم في الأمصار ، فبوجود القوانين تنتظم العملية الإقتصادية المتمثلة في الصناعة وغيرها من الأنشطة ، وتكون مؤطرة وذات بعد مؤسساتي

(١١) حدد وظائف ومهام الدولة
* عمارة الأرض أو التنمية الإقتصادية ، ترتكز على عناصر أساسية :
استقطاع جزء من العلم وتخصيصه للتكافل الإجتماعي كالزكاة والخراج وخلافه
* الإستقرار ، يجب على الدولة أن تكون مستقرة لأنه أمر أساسي لقيام النشاط الإقتصادي

(١٢) جانب المالية العامة والضريبة
وهذا جانب مهم من إسهاماته ، وهي فرع من فروع الإقتصاد القائم بذاته ، وذكر في قضية الضريبة ما يلي :
* الوزائع والجملة أن الدولة تكون في بدايتها قليلة الوزائع (الأعداد الضريبية ، وهذه لها النفقات) وكثيرة الجملة (الإيرادات) وفي آخر الدولة تكون كثيرة الوزائع وقليلة الجملة ، وربط بين الأعداد الضريبية والجملة في علاقة عكسية تشابه إلى حد كبير أصحاب نظرية جانب العرض
* النظام الضريبي (الضريبة الإقتصادية) نجاحها متوقف على تحقيق هدف الكفاءة الإقتصادية ، الذي يتمثل في أن أسعار الضريبة يجب أن تحقق التوازن بين الحصيلة والنمو ، وأشار إلى مراعاة العدالة في الضريبة وألا يكون هناك عدوان على الناس في أموالهم

(١٣) تحليل الأسعار
فقد أدرك أثر كل من العرض والطلب في تحديد الأسعار

(١٤) المفهوم الإقتصادي للريع
فقد قام بتحليل بعض النواحي التي تتصل بظاهرة الريع ، وأن الأساس الذي اعتمد عليه في تحليله يكاد يكون هو نفس الأساس الذي اعتمد عليه الإقتصادي الشهير (ديفيد ريكاردو)

٢ تقي الدين أحمد بن علي المقريزي

* ولد في القاهرة ، تأثر بـ (ابن خلدون) ومنهجه في تمحيص الظاهرة واكتشاف منطقها
* إلا أنه سلك مسلكاً آخراً في تفسير الظواهر
* إبن خلدون كان يفسر الظواهر الإقتصادية من خلال (نظرية القيمة)
* المقريزي حاول تفسير الظواهر الإقتصادية على أساس (نقدي)
* التحليل النقدي : هو التحليل المبني على ما له علاقة بالنقود ودورها في الإقتصاد ، أو ماله بالسياسة النقدية
* تتضح مساهمة المقريزي بإهتمامه بقضايا وأمور (النقود – الغلاء – توزيع الدخل – قضايا السوق أو الأسواق)
* إسم كتابه (إغاثة الأمة بكشف الغمة) ، حيث عمل على تحليل أسباب الغلاء الشديد في الأسعار ، وهو ما يعرف في عصرنا الحاضر بـ (التضخم الشديد)

أسباب التضخم الشديد عند المقريزي

(١) الأسباب النقدية
الشطط في سك النقود (الزيادة في عرض النقود) ينجم عنه انخفاض في قيمتها الشرائية ، وبالمقابل إنخفاض الأسعار ، وهو بذلك قد سبق ما أقره الإقتصاديون في الأزمنة القريبة ما يعرف بـ (القوة الشرائية الإسمية) و (القوة الحقيقية للنقود)
(٢) الأسباب السياسية
* الفساد وعلى الأخص الرشوة داخل مؤسسات الدولة
* فرض الضرائب والمكوس التي تتجاوز حاجة الدولة
(٣) الأسباب الإقتصادية
إحتكار الأرض من طرف أو من بعض الأطراف

٣ ابن تيمية

* هو علم من أعلام الأمة وفقيه ، وكثير من القضايا الإقتصادية لدى المسلمين أتت تحت مظلة الفقه وتحديداً فقه المعاملات
* إسم كتابه (الحسبة في الإسلام)

القضايا التي أشار إليها ابن تيمية

(١) مالية الدولة الإسلامية
* أعطى تصور شامل لإشكالية (موارد ونفقات) الدولة الإسلامية (أي الميزانية)
* عناصر الموارد أو الإيرادات في زمنه كانت (الغنيمة – الصدقات – الفيء)
* أما النفقات فتتنوع حسب مصالح المسلمين أو ما يراه ولي الأمر (نفقات الحرب والجهاد – نفقات الموظفين)
(٢) تدخل الدولة
نادى بتدخل الدولة لتوفير البضائع ومحاربة المضاربة والإحتكار
(٣) التسعير
ذكر أن السعر منه ما هو ظلم لا يجوز ، ومنه ما هو عدل جائز
فإذا تضمن ظلم الناس وإكراههم بغير حق على البيع بثمن لا يرضونه أو منعهم مما أباحه الله لهم فهو حرام

(١) مدرسة التجاريين

* هو مصطلح أطلقه (آدم سميث) عليهم بعد مضي فترتهم
* يطلق هذا المصطلح على المجموعة التي ساهمت في وضع السياسة الإقتصادية التي سادت في عصر الرأسمالية التجارية في أوروبا الغربية (١٥٠٠ - ١٧٧٥ م)
* تلك المجموعة كانت في ثلاثة ممالك (فرنسا - إنجلترا - إسبانيا)
* عصر إسبانيا التجاري حل في أعقاب النظام الإقطاعي في أوروبا ، وظل حتى بداية عصر الرأسمالية الصناعية

أهم أفكار المذهب التجاري

* الهدف الأساسي هو زيادة ثروة الدولة ، والثروة متمثلة في (المعدن النفيس) وتحديداً الذهب والفضة
* على الدولة أن تدير علاقتها مع العالم الخارجي بحيث تحوز على أكبر نصيب ممكن من المعادن النفيسة
* نظام التجاريين كان يتناسب مع طبيعة الحياة الجديدة في أوروبا التي كانت مبنية على المصالح الإجتماعية والمادية

* في تلك الفترة ، بدأ الوسط الإقتصادي والإجتماعي في التحول نحو مرحلة يسودها الإهتمام بالعلوم الطبيعية والإنسانية والبعد عن العلوم الدينية في تفسير الظواهر الإقتصادية
* هذا التغير أدى إلى تغير في الهيكل الإجتماعي والإقتصادي وظهور نزعة جديدة (النزعة الفردية)
* مع مرور الزمن ، تكونت قوى إقتصادية وإجتماعية وسياسية وفكرية نقلت تلك المجتمعات من مجتمع (العصور الوسطى) إلى مجتمع (العصر الحديث)
* أصبحت التجارة (الخارجية) سواء عن طريق البر أو البحر أكثر أمناً ، وكانت وسائل النقل تتقدم ، وكثر المشتغلون بالتجارة وزاد رخاؤهم ، وبدأت الأسواق تنمو وتلعب دوراً حيوياً في حياة المجتمع

* كل هذه العوامل ساهمت في تحطيم التقليد القديم المبني على (الإنتاج لغرض الإستهلاك المحلي) وفسح المجال للنظام الجديد الذي سمي لاحقاً بـ (الرأسمالية التجارية)
* إكتشاف المستعمرات الجديدة وتحديداً ما عرف لاحقاً بـ (الولايات المتحدة الأمريكية) ، واكتشاف الذهب فيها أدى إلى تسهيل التجارة ومحاولة زيادة ثروة هذه الدول من المعدن النفيس الذي يؤدي إلى زيادة قوة الدولة

أهم العوامل التي أدت إلى نشوء فكر التجاريين

(١) انهيار النظام الإقطاعي في أوروبا
(٢) زيادة أهمية التجارة الخارجية ، ذلك أدى لتحرير العبيد والفلاحين من سطوة الإقطاعيين
(٣) نمو السكان في المدن وزيادة الإنتاج ، ساعد على إنتشار النشاط التجاري عبر مسافات طويلة وترك أثره في ظهور الدولة القومية كمركز للسلطة
(٤) ظهور الدولة القومية الحديثة في أوروبا (انجلترا - فرنسا - اسبانيا)
(٥) زيادة أهمية النقود وتكوين رؤوس الأموال
(٦) عصر النهضة الأوروبية ، ساعد على حيادها عما كان من أمور فلسفية لدى اليونان ، ودراستها بتجرد بعيداً عن سيطرة الكنيسة ، الأمر الذي دفع إلى تغير نظرة الناس نحو كثير من القضايا كالفائدة أو الإقراض بفائدة
(٧) الإكتشافات الجغرافية ، كطرق الملاحة واكتشاف العالم الجديد (أمريكا)
(٨) تطور الحياة الإجتماعية والإقتصادية ، أدى لزيادة حجم الدخل (للدولة أو للفرد) ، والذي أدى لزيادة الطلب على السلع والخدمات

أهم إسهامات التجاريين في تاريخ الفكر الإقتصادي

* المركز الإجتماعي والأرباح الضخمة التي حققها التجار ، تركت أثراً في نظرة الناس إلى الربح بل إن بعض المفكرين الدينيين أمثال (كالفن) قد أعلنوا بأن (النشاط الإقتصادي ليس ذميماً في ذاته)
* تعرض فكر المدرسة التجارية لبعض الأسئلة التي كانت تشغل المجتمع في تلك الفترة ، مثل :

* ما هي الثروة ، وكيف يمكن زيادتها ؟
* الثروة هي مقدار المعادن النفيسة الموجودة في البلد
* تزيد الثروة إما (بشكل مباشر) بإمتلاك أو توسيع رقعة هذه الممالك في العالم الجديد (أمريكا)
أو (بشكل غير مباشر) عن طريق التجارة الخارجية ، ومن ثم تحقيق الفائض في الميزان التجاري

* كيف يمكن توزيع هذه الثروة بين البلدان ؟
نظر التجاريون إلى إجمالي الثروة في العالم على أنها (ثابتة الحجم) ، وما تكسبه دولة من الدول يكون على حساب ما تفقده الدول الأخرى ، ومن هنا كانت نظرتهم ذات طابع وطني خالص ، والبعض يقول (طابع عدواني) (من هنا بدأت فكرة الإستعمار)

* ما هو سبب إرتفاع الأسعار ؟
رعب التجاريون مما لاحظوه من إرتفاع الأسعار في زمنهم ، وقدم أحد المفكرين الإقتصاديين (بودل) تفسيراً لأسباب هذه الظاهرة في نظريته بإسم (النقود) التي ملخصها :
أن إرتفاع الأسعار يرجع إلى زيادة كمية النقود (أي عرض النقود)
وزيادة كمية النقود لم يكن بسبب (زيادة سك النقود) وإنما بسبب الإستعمار وحيازة المعادن النفيسة

* ما هو النشاط الرئيس ، الزراعة أم الصناعة أم التجارة ؟
التجارة وتليها الصناعة أكثر أهمية من الزراعة وبالذات التجارة الخارجية ، لأن الناتج الفائض يزيد من ثراء الدولة

الخصائص الأساسية والأفكار الإقتصادية الخاصة بالتجاريين

(١) مدرسة نقدية
أي تعتمد على دور (النقود) أو المعادن النفيسة ، لأنها (عماد الثروة) ، والنقود هي مستودع القيمة
هذه المدرسة تعتمد على الجانب النقدي أو ما يعرف في عصرنا بـ (السياسات الإقتصادية أو السياسة النقدية)
(٢) الوطنية
كانت رؤى وأفكار التجاريين وطنية ، لأن إهتمامهم كان منصباً على رعاية مصلحة الدولة القومية قبل الأفراد
(٣) المناداة بتدخل الدولة
أن الدولة يجب أن تتدخل في النشاط الإقتصادي طالما أن الهدف هو تحقيق المصلحة الجماعية

السياسات الإقتصادية التي طبقت في بعض البلدان والممالك في عصر التجاريين

١ السياسة التجارية بمملكة إسبانيا

* يطلق عليها البرتغاليون أو الإسبان (السياسة المعدنية)
* هدف هذه السياسة هو الحصول على المزيد من الذهب والفضة
* من أوائل البلدان الأوروبية التي حصلت على الذهب الوارد من العالم الجديد (أمريكا)
* الإسبان من أوائل التجاريين في العالم الذين طالبوا بمنع تصدير السبائك الذهبية للخارج

الإجراءات التي طبقت لتحقيق هذا الهدف

(١) إلزام السفن التي تنقل البضائع الإسبانية بإعادة قيمة تلك البضائع بالذهب و الفضة إلى داخل إسبانيا
(٢) قامت بحرمان الباعة الأجانب في داخل إسبانيا من إخراج ثمن السلع نقداً خارج إسبانيا
(٣) يسمح للملك أو الملكة إستثناءاً بخروج الذهب والفضة في بعض الحالات لتسديد ديون الملك أو الملكة

كل هذه الإجراءات من أجل الحفاظ على قوة الدولة المتمثلة بكمية ما تملكه من المعدن النفيس

٢ السياسة التجارية بمملكة فرنسا

* تبنت فرنسا (السياسة الصناعية)
* هدف هذه السياسة هو تحقيق قوة الدولة عن طريق زيادة ثراءها عن طريق (المعدن النفيس)
* تنسب هذه السياسة إلى وزير فرنسي إسمه (كولد بيا)
* آلية هذه السياسة للحصول على الذهب والفضة من الخارج عن طريق (زيادة الصادرات الفرنسية) وإيجاد (فائض في ميزان المدفوعات الفرنسي) ، على أن تكون الكفة لصالح فرنسا عندما يكون لديها فائض في ميزان مدفوعاتها ، أو في (الميزان التجاري)
* كانت الصناعة مبنية على النشاط الزراعي في المقام الأول ، لذلك قيمة المنتجات الصناعية تكون عادة أكبر ولأنها لا تخضع لتقلبات العوامل الطبيعية كما هو الحال في المنتجات الزراعية

شجعت المملكة الفرنسية (الصناعة) من خلال وسائل عدة ، أهمها

(١) قامت الدولة بتأسيس (صناعات حكومية) ليتم تصديرها للخارج
(٢) قامت الدولة بتشجيع الصناعة الوطنية من خلال (فرض الرسوم الجمركية) المرتفعة على السلع المستوردة المنافسة للإنتاج الوطني أو ما يعرف في عالمنا اليوم (حماية الصناعة الوطنية)
(٣) أنشأت الدولة شركات لـ (تسويق المنتجات الفرنسية) في الخارج ، وشجعت الأفراد والشركات على (الإكتتاب) في رؤوس أموال تلك الشركات
(٤) خفض تكاليف الإنتاج من خلال تخفيض ثمن المواد الخام وأجور العمال ، لكي تجعل الصناعة الفرنسية ذات قدرة تنافسية مع منتجات الدول الأخرى

٣ السياسة التجارية بمملكة إنجلترا

* إعتمدت (السياسة المعدنية) شأنها شأن مملكة إسبانيا
* شجعت وطورت التجارة الخارجية للحصول على المعادن الثمينة عن طريق (تصدير السلع المحلية) للخارج مقابل الحصول على ثمن لها بالمعدن النفيس
* (الأسطول التجاري) التقليدي المتميز ، ساعد إنجلترا في تبني هذه السياسة
* أنشأت (شركات خاصة) ولم تتدخل الحكومة في تكوينها ، بهدف تشجيع النشاط التجاري الذي يقدم لحساب جميع بلدان العالم مقابل أجور (ذهب وفضة) ، وهذا يحقق لها (فائض في الميزان التجاري)
* أوجدت (وسائط نقل بحرية) لمن يحتاج الخدمات التجارية من الدول ، هذا بدوره يشكل فائض في الميزان التجاري لدولة إنجلترا
* تعد إنجلترا أول من أعد (الوثيقة المحاسبية) التي تسجل حركة البضائع والخدمات بين الدول
* (شركة الهند الشرقية) تعد أحد الأمثلة على عمق نظرة السياسة التجارية لإنجلترا التي أوجدتها لإستغلال التجارة مع جزر الهند الشرقية
* سنت (قانون الملاحة) الذي يضمن سير التجارة وسلاستها بين الدول وتحديداً بين إنجلترا وبقية العالم
* شجعت (استغلال الموارد الطبيعية) و (خفض الرسوم على الصادرات) و (حماية المنتجات الوطنية) من المزاحمة الأجنبية ، وهي في ذلك تتماثل مع مملكة فرنسا في هذا الإطار

وقد ساعد توسع التجارة الخارجية إلى ظهور ما يعرف بـ (العهد الإستعماري) الذي جعل من المستعمرات أقطاباً تخدم اقتصاديات هذه الممالك المستعمرة وتمدها بحاجتها من الأيدي العاملة (العبيد) أو (المنتجات) وخلافه

الأمور الإيجابية لمجموعة التجاريين

(١) أدت دوراً تاريخياً بتقوية (الدولة القومية) الناشئة لكي تتمكن من القضاء على الإقطاعيين وهيمنة الكنيسة وأتاحت الفرصة لقيام أسواق داخلية واسعة وقادرة على إستيعاب الإنتاج المحلي
(٢) أفكارهم ساعدت على توفير (رأس المال النقدي) وعلى خلق (البنوك الأوروبية) وتوسيع نشاطها المالي مما عزز نشوء (النظام الرأسمالي)
(٣) تدخل الدولة في الحياة الإقتصادية ، ساعد على نشوء (المشروعات الخاصة الحديثة)
(٤) أفكارهم ساعدت على تنمية الصناعة والتجارة ، لكنها أضرت بالزراعة
(٥) التركيز على (التصدير) ساعد على تخفيض تكاليف الإنتاج من خلال ارتفاع مستوى الإنتاج
(٦) أفكارهم كان لها دور كبير في (إنشاء الشركات) التي عرفت أول ما عرفت مع أفكار التجاريين
(٧) تطوير مفهوم (ميزان المدفوعات) بين الدولة والعالم الخارجي ، وكذلك عملت على تأكيد (التجارة الدولية) وأهميتها

أهم ملاحظات الإقتصاديين على أفكار التجاريين

(١) أن التجاريين قد أخطأوا في (التحليل الإقتصادي) وفي السياسات التي طبقوها أخطأوا في تحديد (معنى الثروة) ، فالثروة الحقيقية ليست محصورة في المعادن النفيسة وإنما هي مقدرة الدولة الإنتاجية للسلع والخدمات وما تحققه فعلاً من إنتاج
(٢) أخطأوا في إعتقادهم بإمكانية (إستمرار الفائض الإيجابي في الميزان التجاري) على الدوام فوجود فائض في الميزان => ورود النقود الذهبية => زيادة التداول النقدي => إرتفاع الأسعار في الداخل وارتفاع أسعار السلع المحلية يقتضي تصديرها وبالتالي (تزداد الواردات) => عجز في الميزان التجاري وبذلك من المستحيل الإستمرار في الحصول على الذهب والفضة مثل ما كان مؤملاً
(٣) أخطأوا في بعض سياساتهم الإقتصادية التي طبقوها ، من حيث أن الحكومات (كالحكومة الإسبانية) اهتمت بـ (جلب المعادن النفيسة) ، بينما لم تكن تهيء الجو المناسب لزيادة القوة الإنتاجية ، فنتج عن ذلك زيادة في مستوى الأسعار أو (التضخم) وهذا أضر بالطبقات الفقيرة
(٤) ترتب على سياسات (الحكومة الفرنسية كمثال) انخفاض دخول المزارعين بسبب إجبارهم على بيع سلعهم بأسعار منخفضة خدمة للصناعة ، وهذا أضر بالمزارعين
(٥) فشلوا في أن الدولة الثرية ليس بالضرورة أن تثرى من خلال إفقار البلدان المجاورة ، بل إيضاً من خلال اكتشاف كمية أكثر من الموارد الطبيعية ، وأن التجارة الدولية بين دولتين من الممكن أن تستفيد منها كلا الدولتين وليس بالضرورة أن تكسب دولة على حساب الدولة الأخرى
(٦) إستغلال فظيع للمستعمرات لصالح البلد الأم دون مراعاة لهذه المستعمرات ولمواطنيها
(٧) تختلف أفكار التجاريين من مملكة إلى أخرى ، وكان هناك بعض المفكرين كـ (وليام بيت) و (توماس من) الإنجليزيان ، وهناك (جان كول بير) الفرنسي ، وغيرهم من المفكرين

(٢) المدرسة الطبيعية أو المجموعة الطبيعة

أتت في النصف الثاني من القرن (الثامن عشر) ، الذي شهد عدة من الأحداث العظمى

(١) بدأت الثورة الصناعية
والتي أتاحت إمكانيات بالغة من الثراء والقوة لـ (الرأسمالية الصناعية)
(٢) إعلان إستقلال الولايات المتحدة الأمريكية (١٧٧٦ م)
هذا الإستقلال أزال ركناً أساسياً لتلك الممالك (فرنسا – إسبانيا – إنجلترا) كان يشكل دعامة لها
(٣) الثورة الفرنسية
أرسلت دعماً لبعض من يطالب بالحرية في أنحاء العالم (المستعمرات تحديداً)
(٤) أتت أفكار الطبيعيين كرد فعل لأفكار التجاريين
فرفضوا فلسفة التجاريين ، حيث كانت الرقابة والتوجيه الحكومي شديدة وتفصيلية

الطبيعيون يسمون بـ (الفيزوقراط)

العوامل الأساسية التي حولت نمط التفكير من المدرسة التجارية إلى مجموعة الطبيعيين :

(١) نمو (الرأسمالية الصناعية) ، فتحول الإهتمام من التجارة إلى الصناعة أو (الإنتاج) تحديداً
(٢) ظهرت أفكار دينية تؤمن أن الخالق قد أعطى لكل شيء خلقه (قانونه الخاص) الذي يسير به
ولذلك يتركه يتحرك حركة ذاتية ، لذا أصبح المناخ مواتياً لخروج أفكار جديدة

* ظهرت هذه المجموعة ابتداءاً في (فرنسا) ، وهي مجموعة من المفكرين الذين اعتبروا انفسهم (إقتصاديين)
* هم أول مدرسة (حديثة) في الفكر الإقتصادي ، ويعرفون أنهم أنصار (المذهب الطبيعي)
* كان على رأسهم الطبيب الشهير (فرانسوا كناي)
* مثلت آرائهم وكتاباتهم بداية لظهور فرع جديد من فروع علم الإقتصاد (علم الإقتصاد السياسي)

جوهر الفلسفة التي بنيت عليها أفكار الطبيعين

* النظام الطبيعي
أي أن المجتمع البشري تحكمه (قوانين طبيعية) لا يمكن أن تغيرها (القوانين الوضعية)
هذه القوانين قدرها الله – سبحانه وتعالى – من أجل (سعادة البشر) وأي انحراف عنها يسبب اضطراب
هذه القوانين تحكم جميع مناحي الحياة (بما فيها الإقتصادية) وتسيرها بإنتظام بالغ

* الطبيعة هي المصدر الوحيد للثروة الإقتصادية
وترتب على ذلك أن النشاط الإقتصادي (المنتج) ما هو إلا (إستغلال الموارد الطبيعية فقط) – أي الزراعة فقط
أما النشاطات الأخرى (الصناعة والتجارة والخدمات) تعتبر نشاطات (غير منتجة)

* أحوال المزارعين السيئة في فترة التجاريين
فتطبيق سياسة التجاريين أدى إلى انخفاض دخول المزارعين وبالتالي انخفاض أثمان المنتجات الزراعية بهدف
دعم الصناعة التي سيكون لها دور في دعم التجارة ومن ثم الحصول على المعدن النفيس
لذا ساد شعور لدى الناس في تلك الفترة بضرورة إصلاح هذه الأوضاع ، لذا جاءت أراء الطبيعيين كرد فعل لذلك
لذا نلحظ أن المحصلة هي التركيز على أهمية الزراعة والمزارعين

الأركان التي إعتمدت عليها مجموعة الطبيعيين

الركن الأول مبدأ المنفعة الشخصية

أن كل شخص يسعى في تصرفاته الإقتصادية إلى ما يحقق منافعه الشخصية

الركن الثاني مبدأ المنافسة الحرة

أن كل فرد حينما يسعى لتحقيق منافعه الشخصية يدخل في تنافس مشروع مع بقية أفراد المجتمع

الركن الثالث القوانين الطبيعية

آمن الطبيعيون بوجود قوانين طبيعية تتولى الأمور كلها بما فيها الحياة الإقتصادية
عن طريق مبدأي المنفعة الشخصية والمنافسة الحرة ، وتميزت هذه القوانين بخصائص أربعة :

(١) قوانين مطلقة لا إستثناء لها ، لأنها من الطبيعية ، وتشمل الطبيعة بمعناها الواسع
(٢) قوانين عالمية تنطبق على جميع البلدان والمجتمعات ، وليست محصورة بمجتمع أو منطقة جغرافية
(٣) قوانين أزلية لا تتغير عبر الزمن
(٤) قوانين إلهية الخالق – سبحانه وتعالى – هو الذي فرضها ، لذلك لا يجوز معارضتها

تقسيم الطبيعيون للنشاط الإقتصادي

المجموعة الأولى النشاطات التحويلية

التي تقوم بتحويل (المواد الخام) إلى (سلع تامة الصنع)
هذه النشاطات مفيدة ، لكن من وجهة نظرهم (لا تزيد الثروة في المجتمع)

المجموعة الثانية النشاطات الإقتصادية المنتجة

التي تسهم في (زيادة الثروة)
مثل : الزراعة - الصيد - التعدين ، وهذه الأنشطة من وجهة نظرهم (منتجة) و (تزيد الثروة في المجتمع)

تقسيم الطبيعيون للمجتمع

الطبقة الأولى الطبقة المنتجة العاملة

الأفراد الذين يعملون في الأرض ، وتحديداً في (الزراعة)

الطبقة الثانية الطبقة غير المنتجة

بقية السكان ، تشمل (طبقة الملاك) و (الطبقة الفقيرة) و الذين يمارسون أعمالاً (خدمية)

أهم أفكار مدرسة الطبيعيين أو الفيزوقراط

(١) الثروة هي (الإنتاج الزراعي) وليس جمع المعادن الثمينة
(٢) إكتشاف (الدورة الإقتصادية) من الزراعة وإليها
هذا الإكتشاف يرجع إلى الطبيب (فرنسوا كناي) ، وهو أول من تكلم عن (دورة الناتج الصافي) في الإقتصاد القومي ، وقد شبه تداول المنتجات في الجسد الإقتصادي بـ (الدورة الدموية) داخل جسم الإنسان
(٣) توحيد (الضريبة) وفرضها على الناتج الزراعي فقط
ويجب أن لا تكون الضرائب (متعددة) ، لأنها لو فرضت على الصناع والتجار فإنهم سينقلون عبئها إلى المزراعين ، وبالتالي سيرفعون ثمن المنتجات التي يبيعونها للقطاع الزراعي بمقدار الضريبة
لذلك رأوا أن الضريبة تفرض فقط على النشاط الإقتصادي المنتج

ملخص فكرة الدورة الإقتصاديه كما راها (كناي)

يتم تحقيق (الناتج الصافي) بواسطة المزارعين ، فيقدمون جزء من الناتج إلى (ملاك الأراضي الزراعية) ، مقابل إستخدامهم لأراضيهم ، ويحتفظون بالباقي

الإقتصاديات المالية للطبيعيين

نادوا بسياسة (الحرية الإقتصادية) و (عدم تدخل الدولة) في الحياة الإقتصادية

(١) الحرية الإقتصادية :
نادوا بتطبيق الحرية الإقتصادية في الداخل ، وتبنوا شعار (دعه يعمل) أي في العلاقات الإقتصادية مع الخارج والشعار الأخر المكمل (دعه يمر)
* [دعه يعمل دعه يمر] أي اترك الناس يعملون بحرية ، واترك السلع وعناصر الإنتاج تمر بحرية عبر الحدود

(٢) عدم تدخل الدولة :
ليس استبعاد الدولة ، إنما أرادوا أن يجعلوا دور الدولة محصور في :
* التشريعات الإقتصادية ووضع الأطر العامة
* تحقيق الأمن الداخلي والخارجي
* حماية الملكية الفردية من الإعتداء

أبرز رواد المدرسة الطبيعية

١ الطبيب فرنسوا كناى (١٦٩٤ - ١٧٧٤ م)

* أحد مؤسسي ورواد هذه المدرسة
* يعتقد أن القوانين التي يصنعها الناس يجب أن تكون منسجمة مع القوانين الطبيعية

إسهامات كناى

* الجدول الإقتصادى : حيث بين فيه أن (النفق) في السلع والنقود في الإقتصاد يشبه (الدورة الدموية) في جسم الإنسان (تنطلق من القلب وتعود للقلب)
* كان يرى أن النشاطات موزعة إلى (نشاطات إقتصادية تحويلية) و (نشاطات إقتصادية منتجة) النشاط المنتج هو (الزراعة) ، أما الأنشطة التحويلية فهى (التجارة - الصناعة)
* تقسيم المجتمع إلى (طبقة منتجة - طبقة ملاك - طبقة عقيمة)
* تقسيم رأس المال إلى (رأس مال مادي - رأس مال إجتماعى - رأس مال متداول)

تقسيم الطبقيس (وعلى رأسهم كناى) للمجتمع

(١) الطبقة المنتجة : طبقة المزارعين ، التي تنظم وتيسر الإنتاج وتنمي الثروات (إستخراج الناتج الصافى)
(٢) طبقة الملاك العقارس : تستفيد من الناتج الصافي للأرض
(٣) الطبقة العقيمة : تضم كل العاملين في التجارة والصناعة (القطاعات أو الأنشطة الأخرى)

المثال الذي أعطاه كناى لتشبيه الدورة الإقتصادية بالدورة الدموية :

على إفتراض أن قيمة الناتج الزراعي (الناتج الصافى) هو (خمسة مليار فرنك)

في المرحلة الأولى :

* (٢ مليار) يبقى لدى (الطبقة المنتجة)
* (٢ مليار) يذهب إلى (طبقة الملاك)
* (١ مليار) يدفع إلى (الطبقة العقيمة)

في المرحلة الثانية :

* (الطبقة المنتجة) تنفق (٢ مليار) على السلع والخدمات ،، تذهب لـ (الطبقة العقيمة)
الناتج : (الطبقة المنتجة " لا شيء " - طبقة الملاك " ٢ مليار " - الطبقة العقيمة " ٣ مليار ")
* (طبقة الملاك) تنفق (٢ مليار) ،، (١ مليار) تذهب لـ (الطبقة المنتجة) ، والأخرى لـ (الطبقة العقيمة)
الناتج : (الطبقة المنتجة " ١ مليار " - طبقة الملاك " لا شيء " - الطبقة العقيمة " ٤ مليار ")
*(الطبقة العقيمة) تصرف الـ (٤ مليار) التي حصلت عليها لصالح الـ (الطبقة المنتجة)
الناتج : (الطبقة المنتجة " ٥ مليار " - طبقة الملاك " لا شيء " - الطبقة العقيمة " لا شيء ")

بالتالي ، تعود الـ (٥ مليار) إلى (الطبقة المنتجة) مرة أخرى

هذه الفكرة تعتبر إسهام رئيس ، وهي أساس نظري كبير وعميق ، وتقريباً تم بناء فكرة الإقتصاد الكلي عليه والنماذج الكلية للإقتصاد بنيت على هذا الأساس

من إسهامات كناي أنه قسم رأس المال إلى

(١) رأس المال المادى (السلع الإنتاجية)
(٢) رأس المال الإجتماعي
(المستخدم في الأعمال الضرورية السابقة لعملية الإنتاج - مشروعات الري - استصلاح الأراضي)
(٣) رأس المال المتداول (الذي ينفق للحصول على المواد الأولية ومستلزمات الإنتاج)

٢ وزير المالية الفرنسي تورجوت

* أحد رواد مدرسة الطبيعيين ، وهو فرنسي ، وأصبح وزيراً للمالية في فرنسا

إسهامات تورجوت

* قدم تشريعات مضادة لأفكار التجاريين
* ألغى الشركات التي كانت تتمتع بالإمتيازات
* ضمن حرية الأفراد في إختيار مهنتهم
* كان يعتقد أن المزارعين الرأسماليين أكثر كفاءة في الإنتاج (لأن لديهم رأس المال الكافي للإستثمار في الأراضي)
* كان يرى أن المنظمين الصناعيين يعيدون استثمار معظم أرباحهم ، بينما ملاك الأراضي لا يفعلون ذلك
* كان يفضل فرض الضرائب على ملاك الأراضي بدلاً من الضرائب غير المباشرة
* طور نظرية الأجور (المنافسة ما بين العمال تخفض الأجر إلى الحد الأدنى) أو ما يعرف بـ (حد الكفاف) وتطورت هذه النظرية إلى ما يسمى بـ (نظرية القانون الحديدي)
* أمر بضمان تجارة القمح الداخلية
* فرض الضرائب على النبلاء

تقسيم مذهب الطبيعيين

أولاً أوجه الإيجابيات

(١) أول مدرسة للإقتصاديين
قدموا مساهمات كثيرة فتحت الأبواب لبلورة علم الإقتصاد ليكون علماً مستقلاً ، لذلك إعتبروه (علم إجتماع)
كما أنهم أشاعوا فكرة (الحرية الإقتصادية) ، والمذهب الإقتصادي الحر
(٢) جعلوا (الإقتصاد) و (الإقتصاد السياسي) علماً مستقلاً
(٣) الإنتاج هو الثروة الحقيقية
بسبب أفكارهم ، لم يعد يُنظر للنقود المتمثلة في المعادن النفيسة على أنها هي (الثروة الحقيقية)
(٤) الدورة الإقتصادية
أول من أعطى صورة عن الدورة الإقتصادية (دورة الناتج داخل البلد) ، وتوزيعه بين طبقات المجتمع المختلفة
(٥) الصناعه عملوا على تشجيع الصناعة من خلال تأييد (حرية التجارة) ، رغم أنها لم تكن من مقاصدهم

ثانياً أوجه القصور

(١) الطبيعة العقيمة
الطبيعيون جعلوا النشاط الزراعي نشاطاً منتجاً لوحده ، وقد أثبت الواقع أن الصناعة والتجارة ليست عقيمة ، وكذلك الخدمات ، جميعها أعمال منتجة
(٢) الضريبة على الناتج الزراعي فقط
قصور فهم الناتج وقصره على (الإنتاج الزراعي) ، جعل الطبيعيين ينادوا بأن تكون الضريبة مقتصرة فقط على الناتج الزراعي ، وهذا الأمر مجافي للعدالة ، لذا يجب فرض الضرائب على جميع النشاطات
(٣) القوانين الطبيعية
لا يمكن القول بأن ما للقوانين الإقتصادية هو ما للقوانين الطبيعية من دقة وشمول في التطبيق - كما ذكر الطبيعيون - وهذا الأمر لا يوافقهم الكثير فيه
(٤) الإقتصاد السياسي
أن الإقتصاد السياسي لا يخضع لقوانين طبيعية ثابتة ومطلقة كما تخيلها الطبيعيون ، فالظواهر الإقتصادية تتغير تبعاً للقوانين التي تحكمها
(٥) التقدم الصناعي
إهتمام الطبيعيين بالزراعة ووضع الصناعة في مرتبة أدنى ، ساعد على خلق جو يساعد على إهمال الصناعة مما يترتب عليه أثر سيء تؤدي إلى حرمان البلد من التقدم الصناعي
(٦) تفاؤلهم الكبير واعتقادهم بأن القوانين الطبيعية ما دامت من خلق الله فلن يسبب تطبيقها آلام ومتاعب إقتصادية للناس أو بعض الناس ، والواقع أثبت عدم صحة هذا التفاؤل الشديد

(٣) المدرسة الكلاسيكية أو التقليدية (١٧٧٦ - ١٨٧٤ م)

(١) الثورتان (العلمية) و (الصناعية) لهما دور كبير في دعم الأفكار الإقتصادية لهذه المدرسة

(أ) الثورة العلمية :
بدأت مع كتابات وإسهامات (نيوتن) و (جاليلو) ، اللذان خصصا قوانين في (حركة الأجرام) أو (الجاذبية) والبشرية في تلك الفترة شهدت هذه النقلة العلمية ، وأثرت على نواحي الحياة الأخرى والتي منها الإقتصادية
(ب) الثورة الصناعية :
صارت مع أفكار المدرسة الكلاسيكية - بالذات في إنجلترا - ونمو الصناعات قاد إلى زيادة التأكيد على أهمية الجانب الصناعي في الحياة الإقتصادية ، لذا تعتبر هذه الثورة داعم ورافد أسهم في دعم أفكار الكلاسيك

(٢) هناك أمور أخرى كان لها إسهام في دعم الأفكار الإقتصادية للكلاسيك :

(أ) تركز عوامل إنتاج الصناعة ، وتضخم الجهاز الإنتاجي ، لذا سميت بمرحلة (الرأسمالية الصناعية)
(ب) تغير طبيعة النظام الإقتصادي ، فأصبحت الصناعة تحتل المركز الأساسي ، وأصبحت التجارة على العكس تعمل لخدمة الصناعة وتوسع حجم الإنتاج الصناعي

(٣) الإنفصال التام بين (طبقة الرأسماليين) و (طبقة العمال)
نتيجة للثورة الصناعية وظهور الرأسمالية الصناعية ، حدث انفصال تام بين طبقة الرأسماليين وبين طبقة العمال الذين يعيشون على بيع مجهودهم كسلعة من السلع

سمات المدرسة الكلاسيكية

الفلسفة التحليلية للمدرسة التقليدية ، كانت تشتمل على عدد من النظريات الإقتصادية المختلفة في :

* الإنتاج * السكان * القيمة * التشغيل * التوزيع * النقود * التجارة الخارجية

١ نظرية الكلاسيك في الإنتاج

تعريف الكلاسيك للإنتاج : هو (خلق المنافع) أو (زيادة منفعة) أو (منافع قائمة)
بهذا التعريف ، خرج الكلاسيك عن آراء (التجاريين) و (الطبيعيين) في تحديد مفهوم (الثروة) و (الإنتاج)

* لذا فالإنتاج معناه واسع ، وليس مقصوراً في نطاق ضيق كما كان معروفاً لدى التجاريين والطبيعيين
* الثروة لدى الكلاسيك هي (إنتاج السلع والخدمات) ، وليس كما كان معروفاً أنها (زيادة المعدن النفيس)

عناصر الإنتاج لدى الكلاسيك : هي (الطبيعة) - (العمل) - (رأس المال) - (التنظيم)

اهتمت المدرسة الكلاسيكية في نظرية الانتاج لأمرين

(١) ظاهرة تقسيم العمل ← وضحها آدم سميث
* أثرها في زيادة حجم الإنتاج ، وتحسين نوعيته ، وكذلك إنتاجية العمل
* يرى الكلاسيك أن تقسيم العمل سيسهم في زيادة إتقان العامل للعمل والقدرة على الإبتكار وعلى إستخدام الآلات والمكائن
* أيضاً يرى الكلاسيك أن تقسيم العمل يتوقف على (حجم السوق)

(٢) قانون تناقص الغلة ويعود إكتشافه إلى أحد أقطاب هذه المدرسة ، وهو المفكر (ديفيد ريكاردو)

٣ نظرية الكلاسيك في السكان

* رسموا صورة جميلة - تحديدا (آدم سميث) - لمجتمع يسوده التجانس ، ونزوع أفراده لتحقيق رفاهية البشر مرتكزاً على فكرة ما يعرف بـ (اليد الخفية) التي تحركهم وتحفظ تماسك المجتمع
* فكرة اليد الخفية ، أن الفرد يسعى لتحقيق مصلحته الذاتية ، وأن المجتمع مكون من مجموعة من الأفراد لذا في الأخير ، ستتحقق المصلحة العامة بطريقة غير مباشرة ، عن طريق تحقيق كل فرد لمصلحته الذاتية
* كانوا يرون بوجوب (خفض السكان) حتى يتناسب مع مستوى المعيشة
* تأثر بعض مفكري هذه المدرسة - تحديداً (مالتس) - بالمذاهب التي دمغت الثورة الصناعية بأنها لم تخدم أو لم تحقق للطبقة العاملة خيراً

٣ نظرية الكلاسيك في التشغيل

* كانوا يعتقدون أن حجم التشغيل (التوظيف) لابد أن يتحدد عند مستوى (التشغيل الكامل) والتشغيل الكامل ليس خاصاً بالعمالة فقط ، وإنما لعناصر الإنتاج إجمالاً ومن ضمنها عنصر العمل
* كانوا يرون أن كل (بطالة) بين عنصر العمل لا يمكن أن تكون إلا (ظاهرة عابرة) ، وحجتهم أنه إذا وجدت هذه البطالة بين العمال لأي سبب فسوف يتنافس العمال فيما بينهم للإشتغال أو للعمل
* يترتب على هذا التنافس (خفض أجورهم) ، فيدفع المنظمين إلى تشغيل هؤلاء العمال العاطلين ، ومن ثم تنتهي البطالة

هذه الفكرة ، ترتب عليها أن الكلاسيك إعتبروا أن (حجم الإنتاج الكلي أو القومي) يبقى ثابتاً عند مستوى واحد وهو مستوى التشغيل الكامل ، فلا يتغير إلا في (الأجل الطويل) تحت تأثير عامل تغير حجم السكان أو عامل الفن الإنتاجي أو خلافه

٤ نظرية الكلاسيك في القيمة

* نظرية القيمة هي نظرية قائمة قبل المدرسة التقليدية
* يتمثل إسهام التقليديون في تفريقهم بين (قيمة الإستعمال) و (قيمة المبادلة)
  - ☒ القيمة الإستعمالية : تمثل المنفعة التي يحصل عليها الفرد من إستعمال سلعة ما
  - ☒ القيمة التبادلية للسلعة أو الخدمة : تمثل السعر الطبيعي للسلعة أو الخدمة
* التقليديون إجمالاً ، ركزوا اهتمامهم على قيمة التبادل

٥ نظرية الكلاسيك في التوزيع

* إهتموا كثيراً بنظرية التوزيع بإعتبار أن توزيع (مكافأت عوامل الإنتاج) هي المشكلة الرئيسية في علم الإقتصاد وليس المشكلة في (الإنتاج)
* هذا التحليل هو نتيجة طبيعية لموقفهم تجاه نظرية التشغيل الكامل ، فبما أن الناتج الكلي يبقى ثابت عند مستوى التشغيل الكامل ، فتبقى المشكلة في معرفة القوانين التي يخضع لها توزيع هذا الناتج بين عناصر الإنتاج التي أسهمت في إنتاجه
* يرتبط تحليل التوزيع عندهم بـ (المنهج الطبقي) بدلاً من (المنهج الوظيفي) الذي ارتبطت به المدرسة الكلاسيكية الحديثة

٦ نظرية الكلاسيك في النقود

* كانوا يرون أن دور النقود في الإقتصاد هو (دور ثانوي) أي أنها وسيط للمبادلة وأداة لقياس القيم ولا تعتبر ثروة بحد ذاتها ، وليس لها دور آخر مثل كونها (مخزن للقيمة) لحفظ المدخرات . لذا تصوروها أنها مجرد أداة أو وسيلة لتسهيل سير الإقتصاد
* كانوا ينظرون للإقتصاد على أنه (إقتصاد عيني) ، لا دور للنقود فيه
* فيما يخص (المستوى العام للأسعار) ، فسره الكلاسيك من خلال نظرية (كمية النقود)

٧ نظرية الكلاسيك في التجارة الخارجية

* دافعوا عن الحرية الإقتصادية في نطاق التجارة الدولية واهتموا بها ، لكن ليس وفقاً لأسس التجاريين
* إنما كانوا ينظرون إلى أن التجارة الخارجية لها دور كبير في كون كل دولة تركز على إنتاج السلع ذات الميزة النسبية العالية فيها ، وتخدمها في زيادة إنتاج السلع والخدمات

٨ نظرية الكلاسيك في التنمية والنمو الإقتصادي

ركز (آدم سميث) في كتابه (ثروة الأمم) على قضايا التنمية والنمو الإقتصادي

المدرسة الكلاسيكية لها عدد من الرواد ، وهم من جنسيات أوروبية مختلفة ، يأتي في طليعتهم :

آدم سميث (١٧٢٣ - ١٧٩٠ م)

* اقتصادي اسكتلندي
* ألف العديد من الكتب والمقالات ، لكن أشهر كتبه التي عرف بها (ثروة الأمم) وهو أول كتاب علمي في علم الإقتصاد
* يعد آدم سميث بداية مرحلة جديدة في التحليل الإقتصادي التي تميزت بالبعد عن الدوافع الشخصية والأخلاقية والإعتماد على (التحليل المنطقي)
* تأسست - بناءاً على أفكاره - هذه المدرسة ، ومن أتى بعده من المفكرين أضافوا لأفكاره

أبرز إسهامات آدم سميث

١ تقسيم العمل

* كان يرى أن العمل وحده هو المصدر الوحيد للثروة
* أكد على أن كل التطورات الحاصلة (قوى الإنتاج) هي نتيجة لتقسيم العمل
* إذا وجد اختلاف في وتيرة الإنتاج بين بلد وآخر ، فهذا يفسره إختلاف تنظيم العمل في كل بلد

ينظر آدم سميث لتقسيم العمل من منظورين أساسيين

(أ) أنه وسيلة فعالة في (إقتصاديات العمل) بقصد (الزيادة في الإنتاج) ، وزيادة الجودة في المنتج وأن مكاسب التقسيم المتزايد للمهام لا تحصل إلا في إطار مجتمعي يعتمد أساساً على (الإنتاج) من أجل أن يتبادل هذه المنتجات ، لأن المجتمعات القائمة على الإشباع المباشر للحاجات لا تتسم بالقدرة على التجديد في الإنتاج وتحسين وسائله ، وبناءاً عليه فإن تقسيم العمل له حدود من جراء عدم توسيع السوق

وإذا كان التجاريون يعتبرون السوق (محدود جغرافياً) ما دامت الغزوات العسكرية متوقفة
فإن آدم سميث كان يرى أن السوق (لا يحدد جغرافياً) ، لأن (تنمية الإنتاج) هي التي توسع السوق شريطة غياب بعض الحواجز التي تحول دون ذلك
وعلاوة على ذلك - من وجهة نظره - يستلزم تعميم (الأداة النقدية) التي يرى أنها لا تشكل في حد ذاتها إلا وسيلة للتبادل وليس لها وظيفة أخرى في النشاط الإقتصادي

(ب) رأى آدم سميث - من هذا المنظور - أنه يستلزم وجود (مقاولات مختلفة) و (التخصص في الإنتاج)
وهذا الفهم يركز على دور تقسيم العمل في رفع الإنتاجية من جهة ، وعلى دراسة وتحليل الآليات والميكانزم التي تحكم التراكم الرأسمالي

بناءً عليه

(ج) فرق آدم سميث بين (العمل الإنتاجي) و (العمل الغير إنتاجي)

تقسيم آدم سميث للأقسام الإقتصادية

أولاً : الأنشطة المنتجة
هي التي تكون حصيلتها إنتاج أشياء مادية (وهذا شرط أولي وأساسي في التراكم)
وينطلق من فرضيات البحث في أسباب الثروة ، فيرى أن هذه الأنشطة لا ترتبط بالذهب والفضة ، ولا تقتصر على الإنتاج الزراعي ، بل تتسع لتشمل كل نشاط مادي

ثانياً : الأنشطة الغير منتجة
هي كل الخدمات التي لا تنتج أشياء مادية أو ملموسة (بناءاً على ذلك ، هي التي لا يترتب عنها فائض إستثمار)
وذكر أن كل (الأنشطة الحكومية) هي أنشطة بطبعها غير منتجة (التعليم - الصحة)

٢ نظرية النقود / القيمة

* هي قيمة السلعة أو الخدمة
* هذه النظرية ليست إسهام جديد ، بل هو أضاف ، وتوسع ، أو أبدى وجهة نظره حيالها
* ميز بين (قيمة الإستعمال) و (قيمة التبادل) : -
  - قيمة الإستعمال : يرى أن بعض السلع لها منفعة كبيرة (الماء - الهواء) لكن لا يمكن تبادلها مقارنة بسلع أخرى ليس لها نفس المنفعة مثل (الألماس)
  - قيمة التبادل : تنبني في نظره على المنفعة أو القدرة على تلبية حاجة إجتماعية

* **النظرية الأولى :** كان يرى أن (قيمة الإستعمال) تكون شرطاً أساسياً لإكتساب (الصفة التبادلية)

* بعد أطروحاته التي تتعلق بقيمة الإستعمال وقيمة التبادل ، أتى بنظرية أخرى مبنية على (حجم العمل المبذول في السلعة أو الخدمة)
* **النظرية الثانية :** كان يرى أنه إذا تطلب إنتاج سلعة ما عدد من الساعات أكثر ، فإن قيمتها تكون أكبر ، والعكس

* بعد ذلك أتى بنظرية ثالثة مبنية على الطلب والعرض في السوق
* **النظرية الثالثة :** الطلب والعرض في السوق هو الذي يحدد قيمة السلعة أو الخدمة

٣ آلية السوق

من أبرز إسهاماته فكرة (توافق المصالح) و (محدودية دور الحكومة) في النشاط الإقتصادي

* يرى أن دور الحكومة الرئيس هو وضع الأطر والقوانين العامة وترك الإقتصاد يعمل وفق (آلية السوق)
* يرى أن السوق كفيل بتحقيق المصلحة العامة
حيث أنه يدافع المصلحة الفردية الذاتية في بيئة من الأفراد يؤدي إلى المنافسة ، وهذه المنافسة تؤدي إلى توفير السلع التي يحتاجها المجتمع بالكميات المرغوبة والأسعار المناسبة ، وبالتالي تتحقق المصلحة العامة (تحقق الأفراد المصلحة العامة عن طريق تحقيق مصالحهم الخاصة)
* يتم ذلك عن طريق (نظام السوق) الذي يقوم بالموازنة بين هذه المصالح المتضاربة
و تحرص قوانين السوق أن يراعي المنتجون مطالب المجتمع بشأن مقادير السلع التي يريدها المجتمع
* السوق أيضاً ينظم الأثمان أو مقادير هذه السلع ، وينظم كذلك دخول المنتجين وخروجهم من السوق عن طريق (أداة الأرباح) ، لذا دور الحكومة في هذه الحالة يكون مقتصراً على وضع الأطر العامة أو الخطوط العريضة وتترك للسوق أن يعمل وفق آلية السوق

٤ قضية الأجور أو توزيع الدخل

* الأجر هو أحد مكونات الدخل
* تحليله انصب على (العوامل المحددة للمستويات الطبيعية للأجر وللربح وللريع)
* ما يميز تحليله أنه ارتبط بـ (العامل الطبقي) بدل من (العامل الوظيفي)

فيما يخص الأجور :
* كان يرى أن للأجر مستوى طبيعي - في المدى الطويل - وهو (حد الكفاف)
* خرج بفكرة أن الأجور ترتبط بـ (الظروف العامة بالنمو الإقتصادي) ، فكان يرى أن الإقتصاد الذي ينمو يكون مصحوباً أيضاً بـ (إرتفاع معدلات الأجور) ، وفي وقت (الركود) تكون (الأجور ثابتة)
* بسبب العلاقة بين (مستوى الأجور) و (حجم السكان) ، كان يرى أن الأجور تميل إلى الإستقرار عند مستوى الكفاف

فيما يخص الأرباح :
اعتقد أن هناك (علاقة عكسية) بين (الأجور) و (الأرباح)
فازدياد الأجور ينعكس سلباً على إيرادات أصحاب رأس المال ، وهذه الإيرادات هي الأرباح
كما أن المنافسة بين المستثمرين (تخفض معدلات الأرباح)

فيما يخص الريع :
كان ينظر إلى أن الأرض (هبة من الطبيعة) ، وأن النمو الإقتصادي يؤدي إلى زيادة الطلب على الغذاء
وبالتالي زيادة الطلب على المواد الغذائية ، ومن ثم (زيادة الريع) لملاك الأراضي الزراعية

بالتالي تكون العوائد :

* (عنصر العمل)	عائده	(الأجر)
* (عنصر رأس المال)	عائده	(الربح)
* (عنصر الأرض)	عائده	(الريع)

٥ قضية النقود

* كان يرى أن النقود (وسيلة للمبادلة) فقط
* السبب في ذلك : أن التقليديين وعلى رأسهم آدم سميث ، يرون أن الإقتصاد (عيني) وليس (نقدي)
* فسر تقلبات المستوى العام للأسعار (قيمة النقود) من خلال (نظرية كمية النقود)
بمعنى أن التغيرات في كمية النقود هي وحدها التي تؤدي إلى حدوث التقلبات في المدى القصير
فيرتفع هذا المستوى عند (زيادة كمية النقود) والعكس

٦ قضايا التنمية الإقتصادية والنمو الإقتصادي

* كان يرى أن النمو يعتمد على (تقسيم العمل) و (تراكم رأس المال)
* وأن النمو يحدث بطريقة (تراكمية) ، بالتالي فالتنمية هي (عملية تدريجية وذاتية)
* أشار إلى أن (نمو الإنتاج) سيصل في النهاية إلى مرحلة تتميز بـ (انخفاض الأرباح) ، واقتراب الأجور من (حد الكفاف) ، ومن ثم (ارتفاع الريع) نتيجة لإرتفاع السلع الزراعية ، مما يؤدي في النهاية للوصول إلى حالة من (السكون والركود)

مالتس (١٧٦٦ - ١٨٣٤ م)

* له العديد من الأفكار المختلفة عن رواد هذه المدرسة
* اشتهر بنظريته في (السكان)
* كان يرى أن السكان يزيدون بمتوالية هندسية (٢ ، ٤ ، ٨ ، ١٦ ، ٣٢)
في حين أن الغذاء وما يحتاجه الناس من المنتجات الزراعية يزيد بمتوالية عددية (١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥)
* المتوالية الهندسية تفوق في نسبتها أو حجم الزيادة فيها عن المتوالية العددية ، بالتالي سيكون هناك تفاوت ما بين حجم الزيادة في السكان والزيادة في حاجاتهم من الغذاء ، وهذا ينتج عنه (المجاعات والفقر)

أسس هذه النظرية (نظرية السكان)

الأساس الأول : أن حجم السكان محكوم بكمية الموارد الغذائية الموجودة
الأساس الثاني : أن تزايد السكان يحصل بدرجة تفوق الزيادة في المواد الغذائية (بطريقة المتواليات)
الأساس الثالث : أن هذا الإختلال في التوازن لا يمكن أن يستمر (وجود موانع)
لأن الطبيعة نفسها لا تسمح بذلك ، وتعيد التوازن ، فعندما يزيد عدد السكان وتقل الموارد الغذائية تحدث المجاعات وتنتشر الأوبئة أو تنشب الحروب بين الدول مما يقضي على جزء من السكان ، فيعود التوازن مرة أخرى

تسمى هذه الموانع من وجهة نظر مالتس (الموانع الإيجابية أمام نمو السكان)
وهناك (الموانع الوقائيه) التي يستطيع الإنسان بإرادته أن يطبقها ، مثل أن يمتنع الفرد عن الزواج أو تأخيره وبذلك يساهم في خفض حجم السكان

ديفيد ريكاردو (١٧٧٢ - ١٨٢٣ م)

* أبرز إسهاماته (نظرية التكاليف النسبية في التجارة الخارجية)
* هذا الإسهام يعد فتحاً في الإقتصاد في وقتنا الحاضر ، واستفاد منه الإقتصاد في مجالاته المختلفة ، وأصبح الأمر ليس محصوراً في قضايا التجارة الخارجية فقط

نظرية التكاليف النسبية في التجارة الخارجية

* ريكاردو كان يرى أنه يجب على الدولة أن تتبع سياسة الحرية التجارية لأنها تؤدي في الأخير إلى أن يستفيد كل بلد يأخذ هذا المبدأ وليس على حساب البلد الآخر (مثل ما كان يعتقد التجاريون)
* الفكرة ، أن كل بلد سيتخصص في إنتاج السلع التي يتمتع بها بأكبر ميزة نسبية
* لتوضيح النظرية ، نستعين بالمثال الآتي الذي أورده ريكاردو في نظريته ، والذي يصور إنتاج كل من إنجلترا والبرتغال لسلعتين هما النبيذ والقماش كما يلي :

تكاليف إنتاج وحدة النبيذ و وحدة القماش بعدد العمال في السنة

الدولة	النبيذ	القماش
البرتغال	٨٠	٩٠
إنجلترا	١٢٠	١٠٠

* افترض ريكاردو وجود بلدين في التجارة الدولية ، وأن كل منهما يسخر جميع موارده الإقتصادية في إنتاج سلعتين فقط
* وحدة النبيذ تحتاج (٨٠ عامل في السنة) في البرتغال ، و (١٢٠ عامل في السنة) في إنجلترا في حين أن وحدة القماش تحتاج (٩٠ عامل في السنة) في البرتغال ، و (١٠٠ عامل في السنة) في إنجلترا
* يتضح أن (البرتغال) تمتلك (ميزة مطلقة) على (إنجلترا) في إنتاج كلا السلعتين
لأن إنتاج وحدة من كلا السلعتين في البرتغال يكلف عدد أقل من العمال منه في إنجلترا
أي أن العمل في البرتغال (أكثر كفاءة) من العمل في إنجلترا
* ومن الممكن أن تحقق البرتغال مكاسب أكبر لو تخصصت بإنتاج النبيذ (لأنها تمتلك ميزة نسبية في إنتاجه)
وقامت بتصديره إلى إنجلترا واستوردت حاجتها من القماش الإنجليزي الذي تمتلك إنجلترا (ميزة نسبية في إنتاجه)
* وإن كانت البرتغال تتمتع بميزة مطلقة في إنتاج السلعتين ، إلا أن لها تفوق نسبي في إنتاج النبيذ أكثر من القماش ، لأن التكاليف النسبية لإنتاج وحدة النبيذ فيها تساوي (٠,٩ = ٩٠ ÷ ٨٠) ، أي أن تكاليف إنتاج وحدة النبيذ تعادل تكاليف إنتاج (٠,٩) وحدة من القماش
* أما في إنجلترا فإن التكاليف النسبية لإنتاج النبيذ تساوي (١,٢ = ١٠٠ ÷ ١٢٠) ، وهذا يعني أن تكاليف إنتاج وحدة واحدة من النبيذ في إنجلترا تساوي تكاليف (١,٢) وحدة من القماش ، بالمقارنة نجد أن التكلفة النسبية لوحدة النبيذ المنتجة في البرتغال أقل من مثيلتها في إنجلترا ، بالتالي فإن مصلحة البرتغال أن تتخصص في إنتاج النبيذ وتصديره لإنجلترا ، واستيراد الأقمشة منها بتكلفة أقل
* نجد أن التكاليف النسبية للأقمشة الإنجليزية هي (٠,٨٣ = ١٠٠ ÷ ١٢٠)
أما التكاليف النسبية للأقمشة البرتغالية هي (١,١٢ = ٨٠ ÷ ٩٠)
* أي أن التكاليف النسبية للأقمشة الإنجليزية أقل من التكاليف النسبية للأقمشة البرتغالية وبعد التخصص وقيام التجارة بين البلدين ، فإن كلا منهما سيحقق مكسباً

* إذا صدرت البرتغال (وحدة من النبيذ) تكلفها عمل (٨٠ عامل في السنة)
واستوردت مقابلها (وحدة من القماش) كانت ستكلفها عمل (٩٠ عامل فى السنة)
فإنها تحقق مكسباً قدره (١٠ عمال فى السنة)

* إذا صدرت إنجلترا (وحدة من القماش) تكلفها عمل (١٠٠ عامل فى السنة)
واستوردت مقابلها (وحدة من النبيذ) كانت ستكلفها عمل (١٢٠ عامل فى السنة)
فإنها ستحقق مكسباً يعادل (٢٠ عامل في السنة)

* مثال : المملكة العربية السعودية ، لديها ميزة نسبية في كل الصناعات المعتمدة على النفط
لإن إنتاج النفط في المملكة يعتبر تكلفته أقل من إنتاجه في كثير من الدول الأخرى

نظرية التوزيع

أسهم ديفيد ريكاردو أيضاً في نظرية التوزيع ، حيث ميز بين ثلاث طبقات إجتماعية

(١) طبقة المأجورين (العمال) لم يعطها العناية التي أعطاها لطبقة الرأسماليين بحجة أن دخل العمل الحقيقي يتحدد عند الحد الأدنى للمعيشة
(٢) طبقة الرأسماليين نصيبهم في نظرية التوزيع مثل ما نعرف هو (الربح)
(٣) طبقة الملك العقاريس دخلهم يتزايد ويتوسع بالإرتباط مع تزايد عدد السكان

(٤) المدرسة الإشتراكية

* الشيوعية هي جانب (عقدي) وليست عقيدة بالمعنى الديني المعروف ، بل هي ضد الديانة السماوية
* الإشتراكية هي (نظام إجتماعي) يحكم العلاقات والتصرفات الإجتماعية ، ومن ضمنها الإقتصاد
* ليس بالضرورة أن يكون كل من طبق المفاهيم الإشتراكية في القضايا الإقتصادية انه نظام شيوعي
ونلحظ أن هناك بلدان تدين بديانة سماوية أخذت بعض المفاهيم الإشتراكية في القضايا الإقتصادية

* الإشتراكية هي نظام يحصر ملكية وسائل الإنتاج ، وإدارة نشاط الإقتصاد بالدولة
* الدولة تمارس الإدارة المباشرة لجميع الشؤون الإقتصادية والإجتماعية
* الدولة تتبني (التخطيط المركزي) في قضايا الإنتاج والإستثمار والتوزيع وخلافه
* لذا تستند على (النزعة الجماعية) وضد مضمون النزعة الفردية التي هي محور الرأسمالية

* اتفق المفكرون الإشتراكيون جميعاً على (نقض النظام الرأسمالي الحر)
* يرون أنه ينطوي على عدم المساواة الصارمة في توزيع الناتج القومي
* لكنهم إختلفوا على الوسيلة التي يمكن أن توصلهم إلى هدفهم (تحقيق العدالة في توزيع الناتج القومي)
* التغيرات التي رافقت الثورة الصناعية من وجهة نظر الإشتراكيين لم تجلب إلا القليل من المنافع لغالبية السكان وتركزت الثروات في أيدي فئة صغيرة من السكان هم الرأسماليين
* الأجور المنخفضة وساعات العمل الطويلة وظروف المعيشة المزرية والأمراض والحرمان ، هي أسلوب الحياة الرأسمالية من وجهة نظر الإشتراكيين

كارل ماركس – أبرز مفكري المدرسة الإشتراكية وراندها

* كتابه (رأس المال)
* وصف النظرية الإشتراكية بأنها (نظرية علمية) ، لكي يبين أنها تقوم على تحليل علمي
* أشار إلى أن الرأسمالية تواجه صراعاً طبقياً وتناقضات تؤدي إلى القضاء عليها في النهاية واستبدالها بالإشتراكية ، وأعتقد أنها تمر بمراحل خمس ، المرحلة الأخيرة هي مرحلة الإشتراكية
* في مرحلة الإشتراكية ، تسيطر الطبقة العاملة على الحكم وتقيم (الدكتاتورية) وتحطم (البرجوازية) التي هي الرأسماليين
* وفي ظل النظام الإشتراكي ، يسمح بملكية السلع الإستهلاكية ، لكن رأس المال وعناصر الإنتاج هي ملك الدولة حصراً ، حيث تقوم الدولة بوضع خطط الإنتاج والإستثمار ، ومن ثم يتم إلغاء فكرة أو آلية السوق

الإسهامات الفكرية الإقتصادية لماركس

* تأثر بعدد من المفكرين ، أهمهم (إنجلز) ، (ريكاردو) وبالفلاسفة كـ (داروين) ، (هيجل)
* صبغ أفكاره بـ (الفكر الجدلي الفلسفي) الذي لا يمكن للإنسان أن يخرج منه برؤى واضحة دقيقة ، إنما مبنية على الجدل
* فسر التاريخ البشري بأنه (يعكس صراع بين قوتين) ، وأن هذا التصادم أمر حتمي تنتهي به مرحلة من مراحل التاريخ وتظهر مرحلة تالية جديدة بمواصفات مختلفة
* القوة الجديدة بدورها تخلق (قوة مضادة لها) ،، وهكذا تتكرر نفس الظروف السابقة
* التحليل الفلسفي لماركس مبني على مبدأين :
(١) نظرية التطور الديالكتيكية لهيجل
(٢) نظرية التفسير المادي

المبدأ الأول نظرية التطور الديالكتيكية لهيجل

* رأى ماركس أن المحرك الرئيسي للتاريخ البشري هو (قوى الإنتاج) وليس (الفكر) كما يقول هيجل
* كلما تطورت قوى الإنتاج يمر التاريخ بمراحل تتماشى معه

* تطور قوى الإنتاج والقوانين العامة التي تفسر أحداث التاريخ في نظر ماركس :
(١) كل مرحلة تنقض سابقتها ، وهذه الأخيرة تجد ما يناقضها ، وهكذا
(٢) تداخل الإضداد
(٣) التغير بين المتغيرات الكمية والمتغيرات النوعية ، والمتغيرات الكمية تقود إلى متغيرات نوعية

باختصار ، كان يرى أن (العامل الإقتصادي) هو العامل الرئيسي ، والحاصل هو الذي يشكل كافة العوامل الأخرى بما فيها الفكر . هذا فيما يخص الفلسفة الديالكتيكية ووجهة نظر ماركس حيالها

المبدأ الثاني نظرية التفسير المادي

* طبق ماركس فكرة التطور الديالكتيكي على النظم الإجتماعية ومن ضمنها الجانب الإقتصادي ، حيث يقول :
(١) كل نظام إجتماعي يحمل في ثناياه عوامل فناءه ، وبذلك ينتقل التاريخ من نظام إجتماعي إلى آخر ، نتيجة لعوامل التطور
(٢) يؤكد كذلك بأن تاريخ المجتمع البشري لم يكن إلا تاريخ لصراعات الطبقات الإجتماعية
* هذان هما الأساسان الفلسفيان اللذان تقوم عليهما نظرية ماركس ، وهما يقودان إلى فكرة (الحتمية) في التطور التاريخي ، لذا نلحظ أن ماركس أدعى بأنه اكتشف القوانين التي تحكم تطور التاريخ ، وأن الظروف الإقتصادية هي المحددات الأساسية لكل العلاقات الإجتماعية

الإشتراكية في نظر ماركس هي (نظام إقتصادي إجتماعي) يتميز بـ (الملكية الجماعية) لـ (وسائل الإنتاج) وغياب إستغلال الإنسان لأخيه الإنسان ، وأن الإنتاج الجماعي يخضع للتخطيط على نطاق المجتمع بأسره وبدلاً من أن يكون الهدف الإنتاجي هو (الربح) لمالك وسائل الإنتاج ، فإن الهدف هو (تلبية حاجات الناس) وإنهاء الإستغلال ، وهذا الأمر يتفق عليه كل من أخذ بهذه الأفكار الإشتراكية

السمات العامة للإشتراكية

(١) في الميدان الإقتصادي : أسلوب الإنتاج الإشتراكي
(٢) في الميدان الإجتماعي : إنعدام التناحرات الطبقية

وبناءاً على ذلك هاجم ماركس الفكر الإقتصادي الكلاسيكي رغم إعتماده على بعض من تحليلات وأفكار ريكاردو أحد أقطاب المدرسة الكلاسيكية

إسهامات كارل ماركس الإقتصادية

١ نظرية قيمة العمل وفائض القيمة

* هذه النظرية تحدد قيمة أي سلعة بعدد ساعات العمل المبذول في إنتاجها

العامل يبيع (قوة عمله) ويشتريها منه (الرأسمالي) ، ثم يقوم بتشغيل هذه القوة عدداً من الساعات أكبر من الساعات التي دفع قيمتها فعلاً ، و الفرق بين (الحد الأدنى اللازم لإبقاء العامل على قيد الحياة) وبين (قدرة العامل الإنتاجية الفعلية) يظهر على شكل (فائض القيمة) . وهذا هو سر تكوين (رأس المال) عند ماركس

أما من وجهة نظر الرأسمالي ، فإن قدرة العامل على خلق قيمة أكبر من تلك التي تمنح له على شكل أجر ، هي شرط مسبق لتشغيل العمال

أخذ ماركس هذه الفكرة وحاول أن يستفيد منها في دعم وجهة نظره لهدم النظام الرأسمالي ، ونس أن الرأسمالي هو مستغل للطبقة الكادحة المتمثلة في العامل

٢ التراكم الرأسمالي

* يقر ماركس أن التراكم الرأسمالي يظهر من (حصص الدخول) التي يحصل عليها مالك وسائل الإنتاج
* ويؤكد بأن الرأسماليين يستثمرون الجزء الأكبر من أرباحهم في إقامة رؤوس أموال منتجة من (آلات – مكائن – مصانع جديدة) ، ويعزو ذلك إلى بعض الأمور ، منها :
(١) أن نفسية الرأسماليين تدفعهم لذلك لكي يشبعوا ميلهم لزيادة الإنتاج
(٢) هدف تحقيق المنافسة ، فالمنتج يعلم أن بقاؤه في السوق يعتمد على بيعه السلع بأقل ثمن مما يبيع الآخرون ، لذلك فهو يسعى لتخفيض نفقة الإنتاج من خلال زيادة إنتاجية عماله المتأتية من زيادة إستخدام الآلات والمكائن

هكذا تراكم رؤوس الأموال . الا ان هذه التراكمات تؤدي الى زيادة إنتاج السلع والخدمات ، وبالتالي زيادة العرض من السلع دون أن يقابلها زيادة في الطلب

* ولأن الرأسماليين مضطرون للبقاء في منافسة عن طريق تقليل الأسعار ، فإن النظام الرأسمالي يجبرهم على الإستمرار في التراكم ، واستخدام الإبتكارات الموفرة للعمل . وهكذا فإن الطلب المتزايد على المكائن سيعمل على تقليص فرص العمل للذين يعملون بتقنيات مختلفة ، كما أن الحرفيين سيكونون من الأوائل الذين يعانون من توسع الصناعة ، ومن ثم سيتم الإستغناء عن أعداد كبيرة من العمال وينضمون إلى قائمة العاطلين ، وفي هذه الحالة يكثر الفقر والبؤس في المجتمع

٣ تركز رؤوس الأموال

يؤكد ماركس أن النظام الرأسمالي يميل إلى تركيز رؤوس الأموال عن طريق (المنافسة غير العادلة) ، مما يؤدي بالمشروعات الكبيرة إلى إجتياح المشروعات الصغيرة من السوق نهائياً ، وبذلك تنفرد المشروعات الكبيرة قليلة العدد في السوق ، وعليه فإن النظام الرأسمالي يتجه في تطوره نحو تركيز رؤوس الأموال في أيدي فئة قليلة وتحويل عدد كبير من صغار المنتجين والتجار إلى مجرد عمال أيضاً

٤ نظرية التوزيع

قسم ماركس المجتمع إلى طبقتين وليس ثلاثة كما الإقتصاديون الكلاسيك ، وهما :

(أ) الرأسماليون (ب) العمال

وأن بقاء الأجور عند مستوى الكفاف يستمد من آلية النظام الرأسمالي نفسه وبتأثير الجيش الإحتياطي للعاطلين عن العمل ، لكن هذا لا يعني أن الأجر الحقيقي لن ينحرف عن مستوى الكفاف ، إنما سيكون أيضاً أقل من مستوى الكفاف ولبعض الفترات التي قد لا تطول ، ويمكن أن يتصور إجتهاد الطلب على العمل ربما يرفع الأجور إلى الحد الأدنى في بعض الفترات

٥ الأزمات

* أشار ماركس إلى أن مصير الرأسمالية إلى الفناء
* المدرستين الكلاسيكية والماركسية ، تتضمن تفسيراً منطقياً للأزمة ، فكلاهما يرى بأن القوانين الطبيعية للديناميكية الإقتصادية تدفع النظام نحو مصيره المحتوم
* لكن بالنسبة لماركس ، فإن النهاية تأتي بشكل عنيف ومن خلال النضال الإنساني
* تفسير ماركس للأزمة يستند إلى أطروحات فلسفية وليس للتحليل الإقتصادي كما لدى الكلاسيك
* يرى ماركس أن تراكم رأس المال الثابت وتزايد العاطلين وتفاقم الفقر من جهة ، ومن جهة أخرى يتنامى حجم الطبقة البرجوازية وخاصة المنظمين الرأسماليين الصغار ، فيكون هناك تأزم إجتماعي يتولد من الرأسمالية ويكون شديداً ، ولا يمكن للتحول أن ينجز سلمياً ، ومن ثم يحص الصدام
* (الثورة) هي الجزء الرئيس من وجهة نظر ماركس في نظريته الماركسية

(٥) المدرسة الكلاسيكية أو التقليدية الحديثة (النيوكلاسيك)

* صاحب النصف الأخير من القرن التاسع عشر حدوث التقدم الصناعي في أوروبا (إنجلترا وفرنسا تحديداً)
* ازداد الرخاء في صورة لم تكن متوقعة ، وظهر وكأن النمو الإقتصادي لم يعد يمثل مشكلة تستحق كل هذا الإهتمام الذي أولاه الإقتصاديون التقليديون أو (الكلاسيك)
* أصبح الإعتقاد بأن النمو يمكن أن يتم من تلقاء نفسه بصورة طبيعية
* تنبؤات الكلاسيك بشأن عدم تمكن العمال من الخروج من دائرة أجور الكفاف قد أخفقت
* تنبؤات كارل ماركس بحيال زوال النظام الرأسمالي أخفقت
* تمثل تأثير البيئة الإقتصادية والثقافية الجديدة في أواخر القرن التاسع عشر ومع القرن العشرين الماضي في توجيه إهتمام الإقتصاديين إلى (تحليل السوق الإقتصادي) مع التركيز على (سلوك الوحدات الإقتصادية) مثل (المستهلك الواحد – المنشأة الواحدة) وكيف يتم لهذه الوحدات إتخاذ قراراتها
* إتجه الكلاسيكيون الجدد إلى الإعتقاد بأن (آلية السوق الحر) كفيلة بتوزيع الموارد الإقتصادية وتوجيهها نحو أفضل الإستخدامات
* دراسة السلوك الإقتصادي للوحدات الصغرى جعل للإقتصاد الجزئي المكانة الرئيسة في العلم
* هذا التخصص يعرف الآن بـ (التحليل الإقتصادي الجزئي) أو (النظرية الإقتصادية الجزئية)
* بالتالي فإن الكلاسيك الجدد على عكس الكلاسيك الذين كان تركيزهم على الإقتصاد الكلي مثل (الدخل الوطني – توزيع الدخل – نمو الدخل) أي على (النمو طويل الأجل)
* من وجهة نظر الكلاسيك الجدد أن المشكلة التي تستحق الدراسة هي مسألة عمل نظام السوق ودوره في توزيع الموارد
* مع فترة الكلاسيك الجدد تغير الهيكل الإقتصادي عما كان عليه في فترة الكلاسيك ، فالتركيز الصناعي نما بشكل كبير ، ونقابات العمل بدأت تفرض تأثيرها بشكل واضح
* الكلاسيك الجدد استنتجوا وجود بعض مظاهر (عدم الكمال) في النظام الإقتصادي الرأسمالي الذي يدعو إلى سياسات تعالج ذلك العجز
* كل هذه التأثيرات تجمعت لتوجه إهتمامهم لتحليل السلوك الإقتصادي الذي يركز على الوحدات الصغيرة
* من النتائج المباشرة لهذا الإتجاه ، رفع منزلة نظرية سعر السوق ، ولم تعد مناقشة السعر تخضع لإهتمام القيمة الطبيعية ومحدداتها في الأجل الطويل
* بالتالي أصبح التمويل الإقتصادي نشاط علمي ، وأغلبية المساهمين الذين اهتموا بمعالجة المشكلات الكلاسيكية هم (مواطنون) من بلدان ودول مختلفة ، فالإقتصاد أصبح شيئاً عالمياً وأكثر علمية في إدعاءاته
* الفكر الإقتصادي للمدرسة الجديدة هو (فكر إقتصادي حدي)
* التطورات الإقتصادية والإجتماعية التي صاحبت نشأت هذه المدرسة ، أدت إلى قيام طائفة من الإقتصاديين المفسرين للأساليب التي يعمل بها النظام الإقتصادي ، مثل (كارمنجر) ، (كلارك) ، (أواس) ، (الفريد مارشال)
* أفكارهم ظهرت في وقت واحد في كل من (إنجلترا) ، (النمسا) ، (سويسرا)
* يصعب الحديث عن هذا التيار الفكري على أنه يشكل مدرسة فكرية متكاملة كالمدرسة الكلاسيكية أو غيرها ذلك لأنهم لم يخرجوا في كثير من المسائل والمشكلات الإقتصادية عن النتائج التي كانت معروفة قبلهم لكن يلاحظ بأنهم جاءوا بطريقة جديدة في التحليل الإقتصادي استخدمت لدراسة المشكلات الإقتصادية المختلفة

النظرية الحدية

* أطلق البعض على هذه المدرسة (المدرسه الحديه) ، وأطلق عليهم آخرون (المدرسة الرياضية) نتيجة لإستخدامهم للمفاهيم أو للرياضيات في عرضهم لبعض أفكارهم
* فحوى التحليل الإقتصادي لرواد هذه المدرسة كان (الإتجاه الحدي) في الفكر الإقتصادي ، أي أنه يتركز حول (ماهية العوامل التي تحدد قيمة الأشياء - نظرية القيمة)
* أجابوا على هذا السؤال ، بأن قيمة كل سلعة تتوقف على (منفعتها الحدية)

* تلخص النظرية الحدية في فكرتين رئيسيتين :
(١) أن الحاجات المختلفة قابلة للإشباع
(٢) أن قيمة أي سلعة تتحدد بالنسبة للمستهلك بالمنفعة التي يحصل عليها من الوحدة الأخيرة

* من إندماج الفكرتين ، نخرج بفكرة المنفعة الحدية التي تحدد قيمة السلعة بالنسبة لكل مستهلك
* هذه النظرية حلت صعوبة كانت قائمة ، وهي أن الهواء والشمس بالرغم من نفعهما الكبير للإنسان إلا أنه لا قيمة لهما في السوق ، ويرجع ذلك إلى حقيقة أن الهواء والشمس لهما منفعة كلية كبيرة ولكن نظراً لعدم ندرتهما فإن منفعتهما الحدية (تساوى صفر) ، بالتالي لا تكون لهما قيمة في السوق
* يمكن تطبيق نفس الفكرة لبيان كيف أن بعض السلع الضرورية (كالخبز) أقل قيمة في السوق من بعض السلع الأخرى النادرة (الألماس - الذهب)

قانون الإحلال

ثار تساؤل عن كيفية تحديد قيمة كل الوحدات على أساس المنفعة الأخيرة
فأجاب النيوكلاسيك بأن (قانون الإحلال) هو الذي يفسر ذلك ، والذي نصه :
أن الوحدات المتجانسة من السلعة يمكن أن يحل بعضها محل الآخر ، وتكون لها جميعاً نفس القيمة التي تتحدد على أساس منفعة الوحدة الأخيرة

* الكلاسيك الجدد يؤمنون بـ (الحرية الإقتصادية) كأسلافهم الكلاسيك ، لذلك نادوا بعدم تدخل الدولة إلا في بعض المسائل إستثناءاً ، مثل (حالات السلع العامة التي يكون فيها عدم إستطاعة القطاع الخاص القيام بها وتكون هي مسؤولية الدولة)

الملامح العامه للفكر الحدي أو لهذه المدرسة

(١) الإعتماد على المفهوم الحدي
(٢) التركيز على سلوك الوحدة الإقتصادية (المستهلك الواحد - المنتج الواحد - المنشأة الواحدة)
(٣) التركيز على المنافسة الكاملة في السوق (٤) الإقتصاد أصبح (غير موضوعي) أي خاضع للأحكام الذاتية
(٥) الطلب هو المحدد الرئيس للسعر ، وليس تكاليف الإنتاج (٦) آلية السوق تحقق دائما التوازن في الإقتصاد
(٧) السلوك الرشيد للفرد (٨) جعلت الإقتصاد علماً قابلاً للقياس

كارل منجر - إقتصادي نمساوي - (١٨٤٠ - ١٩٢١ م)

أبرز إسهاماته أنه تناول (قانون تناقص المنفعة الحدية) بشيء من التفصيل
* ناقش المفهوم الإقتصادي للسلع التي يمكن أن تكون مهيأة لإشباع حاجات إنسانية معينة وتتميز بالندرة
* ناقش إختيار الأفراد للسلع والكميات التي تحقق لهم أقصى إشباع ممكن بناءاً على مالديهم من معلومات عن العرض والطلب
* وأن قيمة السلعة ترتبط بمنفعتها للأفراد ، وعلى الأحكام الشخصية ، ولا علاقة لها بتكاليف الإنتاج

ألفريد مارشال - إقتصادي بريطاني - (١٨٤٢ - ١٩٢٤ م)

* كتابه (مبادئ الإقتصاد) ، نشره في عام (١٨٩٠ م)
* قام بتطوير الأفكار الحدية وحولها إلى ما عرف بإسم (المدرسة الكلاسيكية الحديثة)
* أدخل المقاربة الهندسية في التحليل الإقتصادي (المنحنيات والرسوم البيانية)
* حاول دمج الجزء الأكبر من أفكار المدرسة التقليدية مع الفكر الحدي

التحليل التوازني الجزئي

من أبرز إسهاماته ، حيث قدم هذا الأسلوب كأداة للتحليل الإقتصادي (افتراض بقاء الأشياء الأخرى على حالها)
أي أنه أتى بفكرة دراسة أثر متغير واحد على المتغير الذي ندرسه

نظرية القيمة

* جمع في نظريته بين (المنفعة) و (النفقة) ، فالقيمة عنده تتحدد من خلال العرض والطلب
(العرض) يمثل جانب النفقة ، ويمثل كذلك جانب (المنتجين) لأنهم يأخذون في الإعتبار تكاليف أو نفقة الإنتاج
(الطلب) يمثل جانب المنفعة ، فالمستهلك ينظر إلى مدى منفعة هذه السلعة أو الخدمة
* عوامل العرض وعوامل الطلب تلتقي معاً ، ويتم الوصول إلى ما يعرف بـ (سعر التوازن) و (الكمية التوازنية)
* نجد بذلك أنه اختلف عن (ديفيد ريكاردو) الذي ركز على (نفقة العمل) في تحديد القيمة
* أيضاً اختلف عن الإقتصاديين الحديين الذين سبقوه إذ أنهم ركزوا على (الطلب فقط) أي المنفعة تحدد القيمة

فائض المستهلك

* يرى مارشال أن الإستهلاك هو (الأساس أو الغرض) من النشاط الإقتصادي
* أتى بفكرة لا زالت مستخدمة إلى يومنا هذا وهي (فائض المستهلك) الذي يمثل الفرق بين ما يكون المستهلك راغباً في دفعه ثمناً للسلعة ، وبين الثمن الذي يدفعه فعلاً . وبذلك نجد أنه قد تعمد قلب عبارة ماركس بخصوص (فائض القيمة)

المـرونـة

* أحد إسهاماته الرئيسة ، والمرونة ما هي إلا معرفة الأثر النسبي للتغير في أحد العوامل
* أصبح المحلل الإقتصادي يعرف بشكل دقيق أثر التغير في سعر السلعة على الكمية المطلوبة ، أو نسبة التغير في الكمية المطلوبة نتيجة للتغير في سعر السلعة ، أو أي عامل آخر من العوامل المؤثرة في الكمية المطلوبة بسبب هذا الإسهام

التوازن في الأسواق

ذكر أن الأسواق يمكن تمييزها إلى (المنافسة التامة) و (شبه التامة) و (الإحتكار) وغيرها

توزيع الدخل القومي

وضح كيفية توزيع الدخل القومي (وظيفياً) بين (الأجور – الريع – الأرباح – الفائدة) ، بدلاً من (التوزيع الطبقي) الذي كان سائداً لدى المدرسة الكلاسيكية أو الإشتراكية

عنصر الزمن

* أدخل عنصر الزمن في التحليل الإقتصادي عن طريق التمييز بين الآجال أو الفترات الزمنية
* قسم الزمن لثلاثة آجال :

(١) فترة السوق : الفترة التي لا تستطيع المنشأة تغيير أي عنصر من عناصر الإنتاج
(٢) الأجل القصير : الفترة التي تستطيع المنشأة تغيير عنصر واحد من عناصر الإنتاج
(٣) الأجل الطويل : الفترة التي تستطيع المنشأة تغيير كافة عناصر الإنتاج ، ولا يوجد عنصر ثابت

المبادئ الرئيسية لمارشال

* بدأ مارشال في تحليل (آلية عمل نظام السوق) مع سلوك المستهلكين والمنتجين
فكان يرى أن المستهلكين يبحثون عن أقصى إشباع ، والمنتجين يهدفون إلى تعظيم عوائدهم
وهذا ينعكس في مفهوم الطلب الذي يمثل عنده العلاقة بين الكميات المطلوبة والأسعار
* مثل مارشال هذه المجموعات من الكميات والأسعار بيانياً بـ (جدول الطلب) ، ومن ثم (منحنى الطلب)
لذا هو أول من أتى بفكرة المنحنيات أو منحنى الطلب
* أدخل مارشال بعض الأفكار الهندسية في الإقتصاد كالمنحنيات ، وجعلت الدارس في الإقتصاد يستطيع إيصال الفكرة وإقناع نفسه إبتداءاً ومن ثم المتلقي بفكرته بصورة سهلة ومباشرة
* الطلب عند مارشال يستند إلى (قانون تناقص المنفعة الحدية) ، وكان مهتماً بالفترة القصيرة وفي نقطة زمنية معينة لا تسمح بتغيير محددات الطلب وهي (الذوق) و (الدخل) وغيرها من العوامل
* استند في تحليله إلى فرضيات تتعلق ببقاء العوامل الأخرى ذات العلاقة بالطلب ثابتة لا تتغير مثل (ذوق المستهلك – أسعار السلع البديلة والمكملة – الدخل) وغيرها

نظرية الإنتاج

نظرية الإنتاج التقليدية الجديدة ، تبلورت على يد مارشال ، وتركزت حول مسألتين :

(١) الكيفية التي يقوم المنتج بموجبها مزج عناصر الإنتاج
لأن هدف تعظيم الأرباح لدى المنتجين يتمثل في محاولتهم خفض تكاليف الإنتاج

(٢) التعديلات في المزيج حينما تتغير ظروف السوق
وهذه المسألة أكثر تعقيداً لأنها تختص بالكيفية التي يستجيب بها المنتج للتغيير في ظل السوق وفي ظل التمسك بهدف تعظيم الأرباح

لذا ولغرض التحليل ، فإن مارشال قام بتقسيم الفترة الزمنية إلى ثلاثة أقسام :

(١) فترة السوق : أنها من القصر بالنسبة للمنتج ، حيث لا يستطيع تغيير حجم الإنتاج إستجابة للتغير في السعر
(٢) الأجل القصير : التي تسمح بتكييف الإنتاج من خلال زيادة عدد العاملين أو كمية المواد الخام ، ومثل هذه التكليفات قد تؤدي إلى زيادة التكاليف الحدية
(٣) الأجل الطويل : التي تسمح بتوسيع الطاقة الإنتاجية خاصة عندما تكون الزيادة في الطلب مستمرة لفترة طويلة

نظرية التوزيع

* توزيع الدخل في الإقتصاد عند مارشال يتسم بـ (المنافسة) ، ويتم من خلال (تسعير عناصر الإنتاج)
* بالتالي ، على المنتجين أن يقارنوا بين (مستوى الكفاءة) لكل عنصر إنتاجي من هذه العناصر
* وأن ينظروا في إمكانية (الإحلال) بين العناصر ، وإيجاد (المزيج) من عناصر الإنتاج التي تحقق أدنى تكاليف إنتاجية ، لأن المنتج يهدف إلى تعظيم الأرباح ، لذا عليه معرفة ماذا تضيف الوحدة الإضافية إلى قيمة الإنتاج
* من ثم ، سوف يستخدم العنصر الإنتاجي إلى الحد الذي يكون الناتج الصافي لا يزيد عن السعر المدفوع للعنصر
* هذه الآلية تستند على تقسيم عناصر الإنتاج (الأرض – العمل – رأس المال – التنظيم أو المنظم) فالأجر هو (عائد العمل) ، والفائدة (عائد رأس المال) ، والريع (عائد الخدمات الإنتاجية) التي توفرها الأرض
* بالنسبة للتقليديين ، جعلوا (الريع) خاص بالأرض الزراعية ، في حين أن مارشال والتقليديون الجدد يتكلمون عن (ريع الأراضي غير الزراعية) أو عنصر الإنتاج الذي يتميز عرضه بالثبات في الأجل القصير ، أو شبه الريع
* مفهوم الربح بالنسبة للكلاسيك له أهمية كبيرة ، أما عند مارشال فأهميته أصبحت محدودة
* يعتقد مارشال أن معظم الدخل الذي كان يعزى في السابق إلى الأرباح ، قد توزع بين عائد للإدارة وبين الفائدة أي أن المنظم يأخذ جزء من هذا الدخل ، لذا فالأرباح الكبيرة عند مارشال اقترنت بظروف غير عادية مثل الإحتكار
* هذا التحليل يشير إلى أن نظرية التوزيع تمثل رفضاً للنظرية التقليدية والإشتراكية اللتان استندتا على التوزيع الطبقي لعناصر الإنتاج ، أما النظرية التقليدية الجديدة فتستند على (التوزيع الوظيفي) لتوزيع الدخل الذي يربط الدخل بمساهمة كل عنصر من عناصر الإنتاج ، بالتالي قوى العرض والطلب هي التي عوائد عناصر الإنتاج
* لم يهتم مارشال بالتغيرات الإقتصادية في الأجل الطويل ، فالتقليديون الجدد كانت نظرتهم حيال النمو الإقتصادي نظرة متشائمة ، وأن حالة الركود الإقتصادي لم تتحقق رغم الزيادة المستمرة في السكان فلاحظ أن الأجور الحقيقية للعمال قد تحسنت ، وعملية التراكم الرأسمالي إستمرت دون أن تكون سبباً في إزاحة أعداد كبيرة من العمال أو أن تقضي على البطالة ، كما أن نمو الطلب على المواد الغذائية لم يمنح أصحاب الأراضي السيطرة الكبيرة على الإقتصاد كما توقع التقليديون
* لذا يرى مارشال ، أن تزايد الريع لم يحدث بسبب تزايد الريع لزراعة الأراضي الأقل خصوبة ، بل بسبب نمو الطلب من جانب القطاع الصناعي ومشروعات الإسكان على الأراضي
* فيما يخص الأجور ، رفض مارشال تبرير التقليديون لنظرية الأجر ، ورفض الرأي القائل بأن النمو السكاني سيمنع التحسن في الأجور الحقيقية ، وتوقع تطور وتحسن مستوى الخبرة لدى العمال والقدرة على العمل لديهم ، ومن ثم تتزايد إنتاجيتهم
* كما رفض آراء الإشتراكيين وعلى رأسهم كارل ماركس بسبب التراكم الرأسمالي على العمل ، ففي رأيه أن التوفير في عدد العمال الناجم عن إحلال الآلة في الأجل القصير سيتم تعويضه عن طريق النمو في الطلب على العمل في صناعات السلع الرأسمالية والثقيلة
* أما الأرباح التي توقع التقليديون هبوط معدلاتها ، فلم يعطها مارشال إلا القليل من الإهتمام
* سعر الفائدة لدى مارشال يمثل المقياس المناسب لعائد أحصاب رأس المال
* أكد مارشال أن التحسن في فنون الإنتاج سيستمر بمعدلات أعلى من تلك التي توقعها الكلاسيك

(٦) المدرسة الكينزية

* هي مدرسة مستقلة بذاتها ، وأثرت الإقتصاد ، وأسهمت إسهامات نوعية في الإقتصاد
* أصبحت مرجعية لكثير من القضايا
* قبل كينز ، كان الرخاء يعم القارة الأمريكية في أواخر العشرينات من القرن العشرين ، وساد مستوى عال من الدخل لم يشهد له العالم مثيلاً
* أما أوروبا ، وفي إنجلترا تحديداً – موطن كينز – قد حلت عليهم أزمة إقتصادية بين الحربين العالميتين ، وتفاقمت معدلات البطالة
* في إنجلترا ، بدأت الأزمة الإقتصادية منذ عام ١٩٢١ م ، واستمرت خلال الثلاثينات ، ثم انتقلت المشكلة لتصيب الإقتصاد الأمريكي ، فانتقل الكساد الإقتصادي إلى الولايات المتحدة الأمريكية وبلغ الذروة (الكساد الكبير) عام ١٩٢٩ م
* في شهر أكتوبر ١٩٢٩ م ، إنهارت بورصة الأسهم في الولايات المتحدة ، وعرض جميع ملاك الأسهم أسهمهم للبيع ، ونتيجة لذلك إنهار السوق وخسر المساهمون حوالي (٤٠ مليون دولار) من قيمة الأسهم ، وهذا الرقم كبير في تلك الفترة
* كما شهدت تلك الفترة :
  (١) انخفاض الدخل القومي في الولايات المتحدة بشكل كبير ، إذ هبط إلى (٨٧ بليون دولار) عام ١٩٣٠ م و (٣٠ بليون دولار) عام ١٩٣٣ م
  (٢) زاد حجم العاطلين عن العمل ليصل نحو (١٤ مليون شخص) بعد أن كان لا يزيد عن (٢ مليون شخص)
* حدث تمزق في النسيج الإجتماعي للدول الصناعية الغربية ، وكثرت حالات الإنتحار ، ودخل الإقتصاد في نفق مظلم ، مما يشير لوجود عيب في النظام الرأسمالي ، ولم يكن التقليد المتبع في تلك الفترة مهيئاً للتعامل مع مثل هذه الأزمة ، حيث أن التحليل أو الإطار الفكري للمدرسة التقليدية الجديدة يستند على فرضية (أن حالة التشغيل الكامل هي الحالة الإعتيادية ، وأن الإبتعاد عنها لن يكون كبيراً ، وعند حدوث بعض الفجوات فإن النظام الإقتصادي يولد العلاج اللازم لذلك) ، إلا أن الأمر لم يكن كما كان مفترضاً
* أتى كينز في هذه الفترة بأفكار أسهمت في الحد من هذه الأزمة ومحاولة التغلب عليها ، وانتشال الإقتصاد من هذا الوضع
* حاول كينز أن يعالج مشكلة النظام الرأسمالي دون القضاء عليه

* أعطى الكساد الكبير قوة لأفكار الإقتصادي كينز ، والتي وجدت جذورها في الإهتمام الواسع بالكساد ، وانخفاض معدلات النمو
* ركز إهتمامه على القضية المركزية (تحديد مستويات الدخل القومي)
* المقصود بالمركزية ليس تشغيل العمالة فقط ، إنما عناصر الإنتاج بما فيها العمل
* أيضاً ركز إهتمامه على أسباب التقلبات الإقتصادية قصيرة الأجل ، وبذلك انتقد نظرية التشغيل التي أتى بها التقليديون ، حيث كانوا مشغولين على النمو الإقتصادي طويل الأجل ولم يهتموا بالتقلبات قصيرة الأجل
* كان كينز مشككاً بمقولة التوازن عند مستوى التشغيل الكامل في الأجل الطويل
* أكد أن أساسيات النظام الإقتصادي يمكن الحفاظ عليها إذا تم تطبيق الإصلاحات المطلوبة في وقتها
* وأن الرأسمالية الغير منظمة أو الغير منضبطة ليست متوافقة مع التشغيل الكامل والإستقرار الإقتصادي
* كان يرى أن الحرية الإقتصادية ليست كافية ، ولا تتلاءم مع المشكلات المعقدة في المجتمعات الصناعية
* أفكار كينز ضمنها في كتابه (النظرية العامة في التشغيل ، والفائدة ، والنقود) الذي يعرف إختصاراً بـ (النظرية العامة) والذي صدر عام ١٩٣٦ م ، وتضمن نقداً شديداً للنظرية التقليدية الجديدة ، وعرض فيه نظريته الجديدة في التشغيل
* هذا الأمر دعا بكثير من الإقتصاديين أن يصف الأفكار التي أتى بها كينز بأنها (ثورة كينزية)

المبادئ الأساسية للنظرية الكينزية

(١) التأكيد على (الإقتصاد الكلي) ومتغيرات الإقتصاد الكلية (الدخل ، الإستهلاك ، الإدخار ، الإنتاج ، التشغيل)
(٢) الإهتمام بـ (الطلب الفعال)
(٣) عدم إستقرار الإقتصاد أي أن الإقتصاد يميل إلى تكرار (التوسع – الإنتعاش – الإنفجار) ، لأن مستوى الإستثمار المخطط متقلب والتغيرات في خطط الإستثمار تسبب تغيرات في الدخل القومي ، والإنتاج بمقدار أكبر من التغير الحاصل في الإستثمار ، وهذه فكرة (المضاعف)
(٤) عدم مرونة الأجور والأسعار
(٥) سياسة نقدية ومالية نشطة وهو بذلك يدعو إلى ضرورة تدخل الحكومة في النشاط الإقتصادي من خلال السياسات المالية والنقدية الملائمة ، والتحفيز الكامل ، واستقرار الأسعار ، وتحقيق النمو الإقتصادي

إسهامات كينز في النظرية الإقتصادية

نظرية التشغيل

يرى أن الذي يحدد (عدد العمال) و (كمية السلع) التي تنتج ، هو مفهوم (الطلب الكلي الفعال)
فعلى قدر الطلب الكلي والسلع ينتج المنتجون ، وعلى قدر الإنتاج يشغلون العدد الملائم من العمال
فإذا كان الطلب كبير ، كان الإنتاج والتشغيل كبيرين ، والعكس صحيح

الطلب الفعال

يتكون من الطلب على (السلع الإستهلاكية) و (السلع الإستثمارية) ، وهي وفقاً لكينز كما يلي :

(١) الطلب على السلع الإستهلاكية : يعتمد على عاملين

- العامل الأول : حجم الدخل القومي وحجم الدخل الموزع على الأفراد
كلما كان الدخل القومي محدود ودخل الفرد قليل ، كلما خصص كله أو أغلبه لإشباع الحاجات الإستهلاكية ، بالتالي يكون الإدخار معدوم أو قليل ، وفي المقابل ، كلما كان دخل البلد والفرد كبير ، وكان الإستهلاك بنسبة مخصصة ، كلما كان الإدخار كبير

- العامل الثاني : بعض العوامل النفسية التي تدفع الأفراد للإنفاق أو الإدخار
لاحظ كينز أنه كلما زاد الدخل زاد إستهلاكه ، ولكن بمقدار أقل من الدخل
وأرجع سببه لانخفاض الميل الحدي للإستهلاك ، ويترتب عليه أنه كلما زاد دخل الفرد كلما زاد حجم الميل الحدي للإدخار
الخلاصة : كلما زاد دخل البلد زاد ادخاره ، وادخار البلدان المتقدمة اقتصادياً يمثل عنصراً إنكماشياً بالنسبة لمجموع الإقتصاد الوطني

(٢) الطلب على السلع الإستثمارية

* ذكر أنه يتكون من الطلب على (الآلات) و (المواد) وغيرها ، التي تستخدم في عمليات الإنتاج
* والذين يطلبون سلع الإنتاج هم (المنظمون) ، ولكي يطلب المنظم وحدة إنتاج إضافية ، فإنه يبحث فما إذا كان يعطيه ربحاً صافياً بعد خصم تكاليفه التي تكبدها
* استخدم كينز بعض المصطلحات الفنية ، حيث يقول :
(إن المنظم لا يطلب وحدة إضافية من السلع الإستثمارية إلا إذا كانت الكفاءة الحدية للإستثمار أكبر من الفائدة التي يدفعها على إقتراض النقود)
ويقصد بذلك ، أن الكفاءة الحدية هي النسبة بين الربح المتوقع الحصول عليه من الإستثمار خلال فترة حياة الأصل ، وبين تكلفة الأصل (الإستثمار)
* وبذلك تتضح أهمية الكفاءة الحدية في تحديد حجم الإستثمارات

العوامل المحددة للإستثمار

العامل الاول : العوامل الموضوعيه
تشمل حجم سلع الإنتاج الموجودة فعلاً في الإنتاج الوطني قبل إقامة المصنع أو إقدام المنتج على الإنتاج
فإذا كانت سلع الإنتاج كثيرة ، فإن العرض سيكون كثيراً ، ومن ثم يكون ثمنها منخفض نسبياً
بالتالي سيكون الناتج ضئيلاً ، لذا ستكون الكفاءة الحدية للإستثمار (منخفضة)

العامل الثاني : العامل النفسي
وهو ما يتوقع المنظمون حدوثه خلال عمر المشروع الذي يريدون إقامته
سواء ما يتعلق بأسعار المواد الأولية ، أو أجور العمال ، أو السعر النهائي للمنتج
وتتوقف هذه التوقعات على عوامل نفسية لا تخضع لمنطق دقيق ، وهي (التفاؤل) و (التشاؤم)
ونظراً لإعتماد الكفاءة الحدية على التوقعات ، فإن الطلب على السلع الإستثمارية سيكون طلباً (متقلباً)

كيفية تحديد مستوى التشغيل

* بالنسبة لكينز ، يتوقف على مستوى الطلب الكلي الفعال على السلع الإستهلاكية والإستثمارية
* ويتحدد مستوى الإنتاج والتشغيل عند المستوى المطلوب من الكميات والسلع
* إذا كان الطلب على الكمية المنتجة مساوٍ لإجمالي حجم السلع (إزدادت أرباح المنتجين)
هذه الزيادة تدفعهم إلى زيادة الإنتاج والتشغيل لمستوى يتساوى فيه مع الطلب الكلي
* إذا كان الطلب الكلي أقل من كمية الإنتاج ، فهذا يعني أن كميات من المنتجات ستبقى دون تصريف
بالتالي سيقلل المنتجين من إنتاجهم ، ويخفضون تشغيل العمالة إلى الحد الذي تتساوى فيه كميات الإنتاج مع حجم الطلب الكلي الفعال

* يقرر كينز أنه ليس من الضروري أن يكون المستوى الذي يتحدد عنده التشغيل هو مستوى التشغيل الكامل
لأنه لكي يتحقق التشغيل الكامل لابد أن يكون هناك طلب على الإستثمار مساوي للإدخار الذي يحققه
الإقتصاد عند مستوى التشغيل الكامل ، وعند تحقق هذا الشرط فإن ما ينتج عند التشغيل الكامل سيتم بيعه أو تصريفه في السوق
* استنتج كينز أن الرأسمالية تميل في الظروف العادية إلى عدم تحقيق التشغيل الكامل وإلى بقاء قدر من العمال في حالة بطالة دائمة ، وذكر أن سبب ذلك هو عدم وجود طلب كلي كافي ، وبالذات عدم وجود طلب إستثماري كافي لجعل المنظمين يشغلون جميع العمال .
في هذه الفكرة يكمن معنى (الثورة الكينزية) في الفكر الإقتصادي بالقياس مع الأفكار السابقة

دالة الإستهلاك

* أشار كينز إلى قانون سيكولوجي أساسي يخص العلاقة بين (الإستهلاك) و (الدخل) ، مفاده
أن الناس يميلون إلى زيادة إستهلاكهم عند حصول زيادة في دخلهم ، لكن الزيادة في الإستهلاك تكون أقل من حجم الدخل ، وبشكل محدد ذكر كينز أن هناك (علاقة طردية) بين الإستهلاك والدخل
* ذكر أن العلاقة بين (الإستهلاك) و (التغير في الدخل القومي) تسمى (الميل الحدي للإستهلاك)
وذكر أنها (موجبة) وتتراوح قيمتها بين الصفر والواحد الصحيح
* كما أن (الإدخار) يرتفع مع (الدخل) ، و (الميل الحدي للإدخار) أيضاً يتراوح بين الصفر والواحد
* لذا نجد أن كينز له إسهام في دالة الإستهلاك ودالة الإدخار وأيضاً الإستثمار ، وذكر أن هناك علاقة موجبة بين كل من الإستهلاك والإدخار والدخل

الإستثمار

* عرف الإستثمار أنه السلعة الرأسمالية، وأنه غير مخطط، ويحدث عندما تنخفض المبيعات وترتفع قيمة المخزون
* الإستثمار المالي ، ليس إستثماراً من وجهة نظره ، لأنه لا يمثل شراء السلعة الرأسمالية
وأن المستثمرين يستثمرون على أمل إضافة رأس المال الجديد إلى الأرباح
* الجانب الثاني في قرار الإستثمار عند كينز هو (سعر الأصل) أو (تكلفة الإستبدال للأصل الثابت)
والذي يجعل المنتج لرأس المال يستمر في إنتاج وحدة إضافية
* عرف الكفاءة الحدية لرأس المال أنها (تساوي سعر الخصم الذي يجعل القيمة الحالية لسلسلة من العوائد المتوقعة مساوية لسعر الأصل الثابت)
* ويستمر الإستثمار إلى النقطة التي تساوي فيها الكفاءة الحدية لرأس المال مع سعر الفائدة ، وبذلك تكون هناك علاقة عكسية بين كمية الإستثمارات في رأس المال والكفاءة الحدية لرأس المال
ويمكن إستخدام هذه الفكرة لرسم منحنى الطلب على الإستثمار
* عارض كينز كل من الكلاسيك والكلاسيك الجدد الذين اعتقدوا أن سعر الفائدة يحقق التوازن بين الإستثمار والإدخار ، فنجد أنه يعتمد على مستوى الدخل ، وسعر الفائدة يعتمد على تفضيل السيولة ، أي الطلب وكمية النقود المعروضة

تفضيل السيولة

* ذكر كينز أن النقود تطلب لذاتها بحكم أنها مستودع للقيمة ، ودورها ليس محصور في كونها وسيط للمبادلة
* وأن تفضيل السيولة له ثلاثة دوافع :

الدافع الأول : لأغراض المبادلة الدافع الثاني : الإحتياط الدافع الثالث : المضاربة

* هذا كله ترجمه إلى (منحنى الطلب على النقود) حيث أن الأفراد يحملون نقوداً أكثر عند سعر فائدة أدنى وهذا المنحنى ينحدر للأسفل ، وكمية النقود المعروضة يفترض أنها مستقلة عن سعر الفائدة وتتحدد بقرار من البنك المركزي ، لهذا فإن (منحنى عرض النقود) يكون رأسياً

الدخل التوازني والتشغيل

* افترض كينز أن هناك ترابط قوي بين الدخل القومي ومستوى التشغيل
* هذا ليس صحيحاً على الإطلاق أو بالضرورة ، فالاستثمار الكبير في رأس المال الموفر للعمل (في الآلات أو في التقنية) يمكن أن يسبب ارتفاع في الإنتاج والدخل القومي بمعدلات تفوق معدلات الزيادة في التشغيل
* لكن كينز كان مهتم بالفترة القصيرة بشكل رئيس ، وله مقولة مشهورة في هذا الإطار :
(في الأجل الطويل كلنا أموات) ، بمعنى أن التركيز والإهتمام يجب أن يكون على الأجل القصير أما الأجل الطويل فأمره متروك للزمن
* ومن وجهة نظره ، يمكن إهمال التغير التكنولوجي أو التقني في الفترة القصيرة ، وعندها يمكن أن نوافق بأن مستوى الدخل يحدد مستوى التشغيل
* ويتساءل عن الكيفية التي يمكن أن يحدث بها (الكساد) ، وإجابة هذا السؤال تظهر من خلال نموذج بسيط عرف بـ (نموذج تقاطع كينز بين الإنفاق الكلي والعرض الكلي) ، وأن الإنخفاض في الإستهلاك الإستثماري يقلل من الإنفاق الكلي ويقلل من حجم المبيعات ، ويزداد المخزون ، ثم تقوم المنشآت بتقييد تشغيل الأيدي العاملة والإنتاج ، ومن ثم يحدث الإنخفاض في الدخل القومي
* في هذه الحالة ، يمكن ملاحظة أن الدخل التوازني ينخفض بمقدار أكبر من حجم إنخفاض الإستثمار وهذا بسبب تأثير (المضاعف) ، أي أن حجم المضاعف يعتمد على ميل المنحنى الكلي

فكرة المضاعف

* هذه الفكرة التي أتى بها كينز ، لا تزال فتحاً في الإقتصاد ، ومعمول بها حتى الآن عند التحليل الإقتصادي بالذات في قضايا الإقتصاد الكلي عند رسم السياسات الإقتصادية ، وقضايا الإنفاق الحكومي أو الإستثمار عموماً من قبل الحكومة أو القطاع الخاص
* فكرة المضاعف : أن ما يتم إنفاقه في الإقتصاد (إنفاق إستثماري) سينتج عنه أكثر مما أنفق

سياسات تحفيز التشغيل الكامل

* اقترح كينز دوراً أكبر للحكومة ، وذلك لـ :
(١) تحقيق الإستقرار الإقتصادي (٢) تشغيل المستوى الكامل للدخل القومي
* ولمعالجة البطالة ، اقترح وسائل معينة لـ (زيادة الإنفاق الكلي) من خلال :
(١) زيادة الإستثمار الخاص في أوقات الكساد ، وذلك من خلال تخفيض سعر الفائدة لجعل القطاع الخاص يقترب ويعمل ويستثمر
(٢) زيادة الإنفاق الحكومي لمشاريع البنية التحتية

لكن ذكر أن هناك حدود لإنخفاض سعر الفائدة وخاصة عندما يصبح منحنى تمويل السيولة (الطلب على النقود) أفقي ، أو أنه (تام المرونة) عند سعر فائدة منخفض جداً ، وهي ما يعرف بـ (فخ أو مصيدة السيولة) الأمر الذي يجعل القطاع الخاص أو السياسة النقدية غير فعالة

* لذا رأى أن هناك طريقة أخرى أكثر فاعلية تتمثل في معالجة الكساد من خلال إستخدام الحكومة للسياسة المالية التوسعية عن طريق (الإنفاق الحكومي على المشروعات العامة) و (البنية التحتية)

إسهامات أخرى لكينز

* في قضايا إنشاء (البنك الدولي) و (صندوق النقد الدولي)
* في قضية إصدار النقود الورقية وربطها بقاعدة الذهب ، وأن البنك المركزي بإمكانه أن يصدر النقود الورقية (البنك نوت) وليس بالضرورة أن يكون لديه ما يعادل كل ورقة يصدرها
لأن أوراق البنك نوت ما هي إلا سداد تتعهد البنوك المركزية بدفع ما قيمته إذا كان ريالاً أو دولاراً لحامله

(٧) المدرسة النقدية (مدرسة شيكاغو)

* سميت بهذا الإسم نسبة للـ (النقود) ، حيث أنها تبنت وجهة نظر حيال النقود
* أبرز مفكري هذه المدرسة هو (ميلتون فريدمان)

أبرز إسهامات المدرسة النقدية

* طور ميلتون فريدمان النظرية النقدية منذ الأربعينيات من القرن الماضي
* لكن أفكاره لم تلق القبول إلا في السبعينات الميلادية من القرن الماضي
* قبول هذه الأفكار أتت نتيجة لقوة الحجة التي أتت بها من جهة ، وضعف الأداء في الإقتصاد الكلي للولايات المتحدة الأمريكية خلال السبعينات من جهة أخرى
* تقبل هذه الأفكار الجديدة أدى إلى التخلي عن الأفكار التي أتى بها كينز
* شهد إقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية ظاهرة جديدة ، وهي إجتماع مرضين أو مشكلتين (التضخم والبطالة)
* لم تستطع النظرية الكينزية من إيجاد حلول أو مخرج لهما ، مما جعل فريدمان ومن معه يتصدون لهذه المشكلة
* مصطلح النقديون يستخدم للإشارة إلى الإقتصاديين الذي يؤمنون بالفكرة الكلاسيكية التي تقول :
(أن زيادة عرض النقود يقود بشكل أساسي إلى زيادة الأسعار ، وليس زيادة الإنتاج)
* مبادئ المدرسة النقدية تتلاءم مع التقليد الواسع للمدرسة الكلاسيكية والنيوكلاسيكية ، بالتالي يمكن القول بأنها ما هي إلا شكل آخر من أشكال المدرسة الكلاسيكية الجديدة
* النقديون ، أكدوا على الدور الهام للنقود في تحديد مستوى التوازن للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والأسعار
* هذه المدرسة عارضت أفكار كينز المتمثلة في ضرورة تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي من أجل تحقيق التشغيل الكامل والتوازن

المبادئ الرئيسية للمدرسة النقدية

أولاً دور النقود

* لها دور هام في تحديد التوازن في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ، والأسعار
* التغيرات في عرض النقود لها آثار واسعة على الإنفاق خلال (الإستثمار) و (الإستهلاك)
في حين أن الكينزيين افترضوا أن السياسة النقدية تؤثر على الطلب الكلي من خلال التغير الحاصل في سعر الفائدة ، بالتالي فهي تؤثر على (الإنفاق الإستثماري)
* الزيادة في عرض النقود تدفع منحنى الطلب الكلي إلى أعلى من خلال زيادة إنفاق القطاع الخاص أو من القطاع العائلي ، بالتالي تؤدي إلى رفع مستوى التوازن للناتج الحقيقي

ثانياً رفض النقديون للأفكار الكينزية

* الإقتصاد في نظر النقديون يحقق التوازن بشكل آلي مع تقلبات بسيطة
* الكساد العميق ينتج عن سياسة نقدية غير ملائمة ، وليس عن تغيرات مستقلة في جانب الإنفاق كما كان الرأي بالنسبة لكينز
* التغيرات في عرض النقود تسبب تغيرات مباشرة في الناتج المحلي الإجمالي الإسمي ، ولا تعمل من خلال أسعار الفائدة
* السياسة المالية في نظرهم غير فعالة إلا إذا توافقت مع تغيرات في عرض النقود ، وحتى في هذه الحالة فإنها قد تكون أيضاً غير فعالة في ظل وجود (التوقعات الرشيدة)

ثالثاً السلوك الأمثل

يؤكد إقتصاديوا هذه المدرسة وعلى رأسهم فريدمان ، على مبدأ المدرسة التقليدية الجديدة ، والمتمثل في أن الناس يحاولون تعظيم رفاهيتهم ، وأن الوحدة الإقتصادية المتمثلة في الفرد ، ويتجمع الأفراد في تحقيق منافع من التخصص ، والتبادل ، فالناس يتخذون خيارات عقلانية ، والمستهلكين والعمال والمنشآت ، يستجيبون للمحفزات الإيجابية منها والسلبية أيضاً

رابعاً الأسعار والأجور

ذكروا أنها مقاربة لمثيلاتها التنافسية ، أي أن الأسعار والأجور الفعلية ، تميل إلى أن تكون مقاربة لمثيلاتها التنافسية في الأجل الطويل ، وتعكس تكاليف الفرصة للمجتمع في الجانب الحدي ، والمنافسة في النهاية تولد منتجات جديدة وتقضي على الإحتكار

خامساً الإحتكار

الإحتكار بالنسبة لهذه المدرسة هو (الدور المحدود للحكومة) ، أي أن الحكومة في نظرهم بطبعتها غير كفوة كوكيلة لتحقيق الأهداف ، أو لا تستطيع تحقيق الأهداف التي يمكن أن تحقق من خلالها التبادل فيما بين الأفراد أو أنها غير مؤهلة ، فالمسؤولون الحكوميون يعتقدون أن لهم أهدافهم الخاصة بهم التي يسعون لتعظيمها ولذلك يحولون حصة من الموارد في اتجاه لا يخدم دافعي الضرائب

أبرز المبادئ الأساسية للمدرسة النقدية (سياسات النقديين)

(١) الدور الذي تلعبه التغيرات في عرض النقود في تحديد الناتج الحقيقي التوازني ، أو مستوى الأسعار
(٢) لا يعتقد النقديون بأن الإقتصاد يخضع لحالة عدم توازن في سوق العمل وسوق السلع ، أو أن الحكومة يجب أن تلعب دوراً فعالاً في الإقتصاد
(٣) محاولات الحكومة في تحقيق الإستقرار في الإقتصاد يجعل الأمور أكثر سوءاً ، بسبب أن تغيير السياسة الإقتصادية عمل يأخذ فاصل زمني طويل
(٤) يعتقدون بأن القواعد الرسمية يجب أن تحكم عملية صنع السياسات الإقتصادية

ميلتون فريدمان

* أحد أقطاب المدرسة النقدية أو (مدرسة شيكاغو)
* وهو أحد أساتذة الإقتصاد في قسم الإقتصاد بجامعة شيكاغو
* في عام ١٩٥٧ م ، نشر كتابه (نظرية الإستهلاك)

أبرز إسهامات ميلتون فريدمان

١ دالة الإستهلاك

* أشار فريدمان إلى أن دالة الإستهلاك التي أتى بها كينز أنها (دالة بسيطة)
* طبقاً له ، الإستهلاك العائلي يتحدد من خلال (الدخل الدائم) وليس (الدخل الجاري) الذي أشار إليه كينز
* عرف الدخل الدائم : أنه معدل الدخل الذي يتوقع الأفراد استلامه خلال فترات من السنين بالتالي فإن الأفراد يحاولون الحفاظ على مستوى معين من المعيشة من سنة إلى أخرى
* مضمون نظريته (نظرية بداية الإستهلاك) : أن الميل الحدي للإستهلاك هو في الواقع أصغر مما تقترحه نظرية كينز ، وهذا يعني أن (مضاعف الإستثمار) يكون أصغر مما توقع كينز ، وبذلك فإن عدم الإستقرار في الإقتصاد مبالغ فيه في وجهة نظر فريدمان

٢ الطلب على النقود

* بالنسبة لفريدمان ، الطلب على النقود هو طلب على (الأرصدة النقدية) ، فالافراد يطلبون الأرصدة النقدية التي تعطيهم منفعة
* أكد على أن الطلب على النقود يتحدد بثلاثة عوامل :
(أ) إجمالي الثروة (ب) تكلفة الإحتفاظ بالأرصدة (ج) تفضيلات الأفراد (تحدث بشكل موسع)

٣ نظرية كمية النقود

* ذكر فريدمان أن الطلب على النقود (مستقر نسبياً) في الأجل القصير
* أما في الأجل الطويل ، فإن الزيادة في عرض النقود سيؤدي إلى (إرتفاع الأسعار) بالتالي يزداد الطلب على النقود ، لأن المجتمع يرغب في الإحتفاظ بكميات أكبر من النقود لشراء السلع التي ارتفعت أسعارها ، وفي النهاية يتحقق التوازن بين الكميات المطلوبة والمعروضة من النقود ، لكن عند مستويات أعلى من الأسعار
* النظرية الحديثة طبقاً لفريدمان لا تثبت (ثبات سرعة تداول النقود) كما فعلت النظرية القديمة بل تفترض أن الطلب على النقود (مستقر بشكل كبير) ، والتضخم النقدي – كما يؤكد فريدمان – بأنه دائماً (ظاهرة نقدية) ينتج عن الزيادة السريعة في كمية النقود

الإسهامات الفكرية المعاصرة في تاريخ الفكر الإقتصادي (أصحاب التوقعات الرشيدة)

* الإقتصاد الكلاسيكي الجديد اعتمد على فكرتين نظريتين أساسيتين :

(١) النظرية الأولى : نظرية التوقعات الرشيدة
(٢) النظرية الثانية : نظرية توازن السوق المستمر

* التوقعات في النظرية الأولى ، هي العنصر الجديد ، لكن الفكرة الأقدم هي فكرة توازن السوق المستمر وهي القضية الأساسية للإقتصاد الكلاسيكي والتي تعطي المدرسة الكلاسيكية الجديدة بعد نظري واسع
* نظرية التوقعات الرشيدة ترى أن نقطة البداية المنطقية هي تحليل الدور الذي تلعبه في الإقتصاد